تحليل مصادر الدخل القومى وأثرها على النمو الاقتصادى فى مصر (دراسة قياسية)

إعـــــــداد

د. عصام أحمد البدري[١] **د. محمد سعيد قطارة**[٢]

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية

كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

المجلد الخامس عشر - العدد الرابع – ديسمبر ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقًا لنظام APA:

البدري، عصام أحمد؛ قطارة، محمد سعيد، (٢٠٢٣)، "تحليل مصادر الدخل القومى وأثرها على النمو الاقتصادى فى مصر (دراسة قياسية)"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٥ (٤)، ٥٧١- ٥٩٧.

(١) أستاذ الاقتصاد المساعد- والقائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة المنوفية.
Esamahmed@gmail.com
(٢) مصلحة الجمارك المصرية- وزارة المالية.

مستخلص

يتمثل هدف البحث فى تحليل أداء الاقتصاد المصرى ومصادر الدخل القومى الرئيسية متمثله فى الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة وإيرادات قطاع السياحة وقناة السويس ومساعدات التنمية، فضلًا عن تحديد العلاقات السببية وتحديد أى منها يسبب الأخر، والقنوات التى يمكن من خلالها إنتقال التأثير، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع- النمو الاقتصادى فى الأدب الاقتصادى، وتطور أداء مصادر الدخل القومى داخل الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة، وقد استخدم البحث نموذج قياسى يعتمد على أسلوب ARDL لقياس العلاقة بين المتغيرات فى الأجليين الطويل والقصير، فضلًا عن تحديد اتجاه العلاقة السببية فى الأجليين القصير والطويل من خلال تحليل جرانجر للسببية إستنادًا إلى نتائج نموذج ARDL.وتوضح نتائج الدراسة فى الأجل القصير، أن الاستثمار الأجنبى المباشر له تأثير إيجابى غير معنوى على معدلات النمو الاقتصادى، بينما بقية متغيرات النموذج ليست لها علاقة مع معدلات النمو الاقتصادى. أما فى الأجل الطويل فنجد أن جميع المتغيرات لها علاقة إيجابية مع معدلات النمو الاقتصادى باستثناء متغير إجمالى الصادرات. كذلك توضح نتائج اختبار السببية لـــــ Granger أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادى والصادرات فى المدى الطويل، فضلًا عن توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إيرادات قطاع السياحة والنمو الاقتصادى فى الأجل القصير، أما بقية المتغيرات فلم يكن لديها علاقة سببية فى الأجلين القصير والطويل.

الكلمات الافتتاحية: النمو الاقتصادى، تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، الصادرات، قناة السويس، الاستثمار الأجنبى المباشر.

Abstract:

The objective of the research is to analyze the performance of the Egyptian economy and the main sources of national income represented in exports, remittances of workers abroad, foreign direct investments, revenues from the tourism sector, the Suez Canal and development aid, as well as causal relationships and determining which of them causes the other, and the channels through which the influence can be transmitted, through The study of the relationship between independent variables and the dependent variable - economic growth in the economic literature, and the development of the performance of national income sources within the Egyptian economy during the study period. In the short and long term, using Granger's causality analysis based on the results of the ARDL model.The results of the study show in the short term that foreign direct investment has an insignificant positive impact on economic growth rates, while the rest of the model variables have no relationship with economic growth rates. In the long run, we find that all variables have a positive relationship with economic growth rates, except for the variable total exports. The results of the Granger causality test also show that there is a one-way causal relationship between economic growth and exports in the long run, as well as a one-way causal relationship between tourism revenue and economic growth in the short term, while the rest of the variables did not have a causal relationship in the short and long term.

Key words: Economic growth, Export, foreign direct investment, Remittances of Egyptians working abroad, Suez Canal.

مقدمة

تعتبر قضية تمويل التنمية ومفرداتها واحدة من أهم القضايا التى تؤرق العديد من حكومات البلدان النامية خصوصًا التى تسعى إلى إحداث نقله نوعية فى بنيناها الاقتصادى والاجتماعى، وذلك من خلال اعتمادها على سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى رغم ما تعانيه من مشكلات داخلية وخارجية وهيكلية فى مصادر التمويل الرئيسية متمثلة فى انخفاض كفاءة وأدوات مصادر التمويل الداخلية، وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالى والطاقة الإنتاجية للمجتمع بشكل يقوض من أداء النمو المطرد، بجانب فرض المؤسسات الدولية العديد من القيود المشددة على الاقتراض من الخارج وضعف حجم المساعدات التنموية من قبل الدول المانحة.

وقد ألقيت تلك المعطيات العبء على كاهل الدولة والمجتمع الذى تحمل المزيد من الأعباء الاجتماعية التى تهدد بنيناها وترابطها الاجتماعى والثقافى، وهو الأمر الذى يتطلب توفير موارد مالية والبحث عن مصادر مالية جديدة رخيصة التكلفة تتناسب مع قوام سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى التابعة إلى المؤسسات الدولية فى البلدان المتقدمة، وهو ما يمثل حجر عثرة أمام الدول النامية والمتعثرة التى تسعى إلى تدبير موارد مالية لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل فى ظل أنظمة مالية تعانى من مشاكل معقدة من ضيق نظامها وغياب هياكلها الأساسية وتخلف معظمها.

وقد مر الاقتصاد المصرى بمراحل مختلفة بين التحسن النسبى والتدهور الاقتصادى بسبب قلة رؤوس الأموال الأجنبية ومحدودية مصادر التمويل الوطنية فى ظل إتباع الحكومات المتعاقبة عدد من السياسات والبرامج الاصلاحية التى تتبناها المؤسسات الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين، واللتين يتطلبان احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية من أجل تحقيق أنماط التنمية الحديثة والمستدامة مع تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية والتاريخية من تباطؤ أداء الاقتصاد الكلى وعدم كفاءة سوق العمل بأبعادها المختلفة.

وتنحصر أهم مصادر الدخل القومى فى مصر كدولة مصدرة للعمالة الوطنية فى تحويلات العاملين بالخارج، والصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإيرادات قطاع السياحة وقناة السويس ومساعدات التنمية، وبالتالى تعد هذه القنوات الرسمية للعملة الأجنبية التى تمثل النصيب الأكبر من احتياطيات الدولة من النقد الأجنبى؛ والذى يساهم فى تحسين وضعية مصر على الخريطة العالمية من خلال تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى بشكل يطور من أدائها الاقتصادى ويعزز من دورها التنموى.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى أن الحكومات المتلاحقة تتطلع إلى تحقيق نقله نوعية فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى لمصر، وذلك من خلال اتباع مجموعة من السياسات والبرامج التنموية التابعة إلى المؤسسات الدولية فى الدول المتقدمة، والتى لا تتناسب مع طبيعة الاقتصاد المصرى كونها تعتمد بشكل أساسى على احتياطيات الدولة من النقد الأجنبى، والتى تأتى معظمها من مصادر محدودة تتمثل فى تحويلات العاملين بالخارج، والصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإيرادات قطاع السياحة وقناة السويس ومساعدات التنمية، وجميعها يعانى من ضعف أدائها وانخفاض دورها داخل الاقتصاد الكلى.

وبالرغم من أن مصر تتمتع بمزايا جغرافية وبشرية وموارد طبيعية متنوعة قد تسهم فى تطوير احتياطياتها من النقد الأجنبى إذا أحسنت إدارتها وتنميتها، إلا أن الاقتصاد المصرى يعانى من انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وعدم استقرارها من الناحية النسبية، الأمر الذى يطرح عدد من التساؤلات، وأهمها: إلى مدى أسهمت مصادر الدخل القومى الرئيسية فى معدلات النمو الاقتصادى بالاقتصاد المصرى؟ وما هى طبيعة العلاقة السببية بين كل من مصادر الدخل القومى الرئيسية والنمو الاقتصادى فى واقع الاقتصاد المصرى؟ وأى منهم يسبب الأخر؟.

أهمية البحث وهدفه

تتمثل أهمية البحث فى تحديد وفهم العلاقة السببية بين كل من مصادر الدخل القومى الرئيسية فى مصر متمثلة فى؛ الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إيرادات قطاع السياحة وقناة السويس ومساعدات التنمية كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادى كمتغير تابع، وهذا يعد من

الأمور الهامة التى تسهم فى صياغة وتوجيه السياسات الاقتصادية، واتخاذ القرارات التى تتناسب مع تنميتها وتحسين أدائها داخل الاقتصاد الكلى بصورة أكثر فاعلية لتحقيق معدلات نمو اقتصادى مطرده، ويرفع من كفاءة استخدام تلك المصادر فى المستقبل، كما يوفر هذا البحث أدلة جديدة فى الأدب الاقتصادى عن دور المتغيرات المستقلة داخل الاقتصاد القومى وعلاقتها بالنمو الاقتصادى خاصة فى ظل قصور الدراسات فى هذا المجال.

وتأسيسًا على ما سبق فان الهدف الرئيسى للدراسة يتمثل فى تحليل مصادر الدخل القومى الرئيسية (المتغيرات المستقلة) وقياس علاقاتها بالنمو الاقتصادى خلال الفترة من(١٩٩٧-٢٠٢٠)، وذلك بهدف تقدير العلاقة بينهم وتحديد أى منهما يسبب الأخر، فضلًا عن القنوات التى يتم من خلالها التأثير، وذلك من خلال:

- دراسة العلاقة بين مصادر الدخل القومى (المتغيرات المستقلة) والنمو الاقتصادى فى الأدب الاقتصادى والدراسات التطبيقية، وذلك بغرض تحديد العلاقة الكمية بينهما وفقًا للتأصيل النظرى والدراسات التطبيقية.
- تقييم أداء الاقتصاد المصرى فى نصف قرن.
- تحليل مصادر الدخل القومى فى مصر.
- قياس العلاقة بين مصادر الدخل القومى (المتغيرات المستقلة) والنمو الاقتصادى فى الأجليين القصير والطويل.
- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين مصادر الدخل القومى والنمو الاقتصادى فى الأجليين القصير والطويل.
- تقديم بعض من التوصيات فى ضوء ما توصلت إليها الدراسة، والتى يمكن أن تساهم فى تحسين السياسات الاقتصادية وتؤدى إلى تنمية تلك المصادر لكى نرتقى بأداء الاقتصاد المصرى وتحقيق أهدافها التنموية فى المستقبل.

فروض البحث

يقوم البحث على اختبار فرضيين رئيسيين هما: -

الفرض الأول توجد علاقة بين مصادر الدخل القومى والنمو الاقتصادى فى مصر ، ويتفرع من الفرض الأول مجموعة من الفروض الفرعية وهى:

- توجد علاقة بين تحويلات المصريين العاملين بالخارج والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة بين قيمة الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة بين إيرادات قطاع السياحة والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة بين إيرادات قناة السويس والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة بين مساعدات التنمية والنمو الاقتصادى فى مصر.

الفرض الثانى توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مصادر الدخل القومى والنمو الاقتصادى فى مصر ، ويتفرع من الفرض الثانى مجموعة من الفروض الفرعية وهى:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تحويلات المصريين العاملين بالخارج والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين قيمة الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين إيرادات قطاع السياحة والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين إيرادات قناة السويس والنمو الاقتصادى فى مصر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مساعدات التنمية والنمو الاقتصادى فى مصر.

منهجية البحث

بغية تحقيق أهداف البحث، وتحليل أبعاد الظاهرة لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي لتتبع الظاهرة وتوصيفها من خلال استقراء البيانات الكمية عن جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للاستنباط وتفسير العلاقة بينهما خلال الفترة الزمنية (١٩٩٧- ٢٠٢٠)، وكذلك استخدام الأسلوب الكمى فى

التحليل بالاعتماد على منهج التحليل القياسى الذى يعتمد على نموذج الانحدار الذاتى للأبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، حيث تم قياس العلاقات بين متغيرات النموذج فى كل من الأجل الطويل والأجل القصير، فضلًا عن تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهم من خلال تحليل جرانجر للسببية اعتمادًا على نموذج (ARDL)، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائى (E-Views10).

خطة البحث

يتضمن البحث الاطار المنهجى للبحث الذى يشتمل على المقدمة، المشكلة، الأهداف، الاهمية، الفروض، ومنهج البحث بالاضافة إلى ستة أجزاء رئيسية:

أولاً: العلاقة بين مصادر الدخل القومى والنمو الاقتصادى فى الأدب الاقتصادى والدراسات التطبيقية.
ثانيًا: تقييم أداء الاقتصاد المصرى.
ثالثًا: تحليل أداء مصادر الدخل القومى فى مصر.
رابعًا: قياس العلاقة بين مصادر الدخل القومى ومعدلات النمو الاقتصادى فى مصر.
خامسًا: نتائج وتوصيات البحث.
سادسًا: قائمة المراجع.

أولاً: العلاقة بين مصادر الدخل القومى والنمو الاقتصادى فى الأدب الاقتصادى والدراسات التطبيقية

استحوذت دراسة مصادر الدخل القومى وتنميتها وعلاقتها بالنمو الاقتصادى على اهتمام بالغ فى العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة ولدى سائر المؤسسات الدولية والإقليمية والباحثين المهتمين فى هذا الشأن، وقد تزايدت المناقشات فى الآونه الأخيرة حول تنمية مصادر الدخل القومى خصوصًا فى الاقتصاديات التى تعانى من إنخفاض فى حجم مواردها المالية ومحدودية تنويعها، وذلك فى ظل ما يعانيه الاقتصاد العالمى من أزمات متلاحقة قوضت من الأداء الاقتصادى للعديد من البلدان خصوصًا الدول منخفضة أو متوسطة الدخل، بل هددت الأمن والاستقرار الاجتماعى فى هذه الدول، وتتفاوت أهمية مصادر الدخل القومى من دولة لآخرى حسب أهميتها ومدى صلابة كل منها عند تعاملها مع الصدمات الدولية، ومن المستقر عليه فى الأدب الاقتصادى أنه كلما اتسعت قاعدة مصادر الدخل القومى دل ذلك على تمتع الدولة باقتصاد مرن قادر على مواجهة التحديات والحد من الأثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولى والإقليمى، حيث تؤكد العديد من الأدبيات الاقتصادية بشقيها النظرى والتطبيقى على اختلاف العلاقة بين مصادر الدخل القومى ومعدلات النمو الاقتصادى التى يحققها أى اقتصاد ما نتيجة إلى إختلاف الهيكل الإنتاجى من دولة لآخرى، وبالتالى يكون من الأجدى دراسة العلاقة بين مصادر الدخل القومى الأكثر شيوعًا والنمو الاقتصادى وفقًا للتأصيل النظرى المتبع والدراسات التطبيقية ذات الصله، وتطبيقًا لذلك فقد يتناول هذا الجزء من البحث استعراض الدراسات التى تهتم بقياس العلاقة بين أهم مصادر الدخل القومى والنمو الاقتصادى فى مصر أو فى بلدان ذات صلة بحالة البحث.

وتنحصر أهم مصادر الدخل القومى خصوصًا فى البلدان النامية المصدرة للعمالة فى تحويلات العاملين بالخارج، والصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومساعدات التنمية، وأى مصادر دخل أخرى تتعلق بجذب النقد الأجنبى كأنشطة قطاع السياحة، والخدمات اللوجستية التى تقدمها البلدان التى لديها ممرات للملاحة البحرية الدولية كقناة السويس فى مصر.

تعتبر تحويلات العاملين بالخارج مصدرًا هامًا لتدفقات الموارد المالية الخارجية، حيث تجاوز هذا النوع من التدفقات معظم أشكال التدفقات الأجنبية الأخرى، فقد بلغت ثلاثة أضعاف المساعدات التنموية التى تتلقاها البلدان التى تمر بظروف اقتصادية صعبة، وتقترب من ثلثى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان النامية (Ukeje et al, 2013).

وقد انقسمت أراء الباحثين بين مؤيد ومعارض حول تأثير تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادى فى أى دولة ما، ويمكن لنا التمييز فى هذا الصدد بين **ثلاثة أراء**، وهما:

الرأى الأول: يرى أن تحويلات العاملين بالخارج قد يكون لها تأثير إيجابى على النمو الاقتصادى إذا ساهمت فى زيادة القدرات الانتاجية بنفس المقدار الذى يوجه إلى الاستثمارات فى المشروعات الإنتاجية، كما يمكن لها أن تحسن من مستويات الجدارة الائتمانية سواء للمستثمرين المحليين والأجانب أو الدولة ككل، وكذلك تعزز من مكانة الدولة فى الأسواق المالية بشكل يمكنها من الأقتراض بشروط

ميسرة إذا أرادت تطوير بنيتها الأساسية ومشروعاتها التنموية ذات الجدوى الاقتصادية (Barajas, et al., 2009)(Ahmed, et al., 2011) ، بالإضافة إلى أن هذا المصدر يوفر المزيد من النقد الأجنبى الذى يعزز من حجم الاحتياطيات النقدية من العملة الأجنبية؛ وهو ما يعزز من مكانة أى دولة ما عند تقييم المؤسسات الدولية للادائها الاقتصادى، وحجم المخاطر التى تتعرض لها من حين لآخر، وأخيرًا تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والحد من تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات (Siddique, et al., 2010)(Ahmed., 2010)، ومن ثم فان تحويلات العاملين بالخارج تؤثر إيجابيًا على معدلات النمو الاقتصادى فى أى اقتصاد ما.

الرأى الثانى: يرى أن تحويلات العاملين بالخارج تؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادى طالما لم تستثمر فى أنشطة غير مجدية اقتصاديًا كالأنشطة العقارية والأراضى أو اكتنازها فى سلع تفاخرية (Ukeje and Obiechina., 2013)، وكذلك هذا النوع من التدفقات تشجع على هجرة الأيدى العاملة المهارة إلى الخارج (Azam and Khan., 2011)، كما أن توجيهها إلى أنشطة ترفيهية تؤدى إلى تفاقم معدلات البطالة الاختيارية (Hassan, et al., 2012)، بالإضافة إلى امتداد الأثار السلبية إلى القطاع التصديرى من خلال إنخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية فى الأسواق الدولية مما يؤدى إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للاقتصاد ككل بشكل يؤدى إلى ارتفاع معدلات الطلب على السلع والخدمات دون زيادة تتناسب فى حجم الإنتاجية مع تفاقم معدلات التضخم بشكل حاد (WBa., 2013).

بناءً على ما سبق لا يوجد توافق فى الأراء بشأن العلاقة بين تحويلات العاملين بالخارج والنمو الاقتصادى، حيث أنه يصعب الوصول إلى استنتاجات عامة تمكننا من التعميم على جميع الدول، ويرجع ذلك إلى اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعه، والهياكل المؤسسية والاقتصادية والمالية بين الدول، وهو ما يتطلب دراسة العلاقة فى كل دولة على حدا.

أيضًا هناك أراء متنوعة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى فى أى اقتصاد ما، وذلك من خلال العديد من الدراسات التى تناولت دراسة هذه العلاقة كدراسة (Sauwaluck., 2012)(Shiva S. Makki., 2015) ، ويمكن التميز بين وجهتين نظر؛ وهما:

الرأى الأول: يرى أن الاستثمار الأجنبى المباشر يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادى خصوصًا فى الاقتصادات النامية التى تعانى من محدودية مصادر التمويل، ويرجع ذلك إلى أنه أحد مصادر التمويل رخيصة التكلفة، والتى تساهم فى نقل التكنولوجيا المتطورة إلى البلدان التى تعانى من إنخفاض فى قدراتها الإنتاجية بشكل يساهم فى رفع كفاءتها الإنتاجية، واتساع القاعدة التصديرية بها، وهو ما يصاحبه زيادة فى معدلات النمو الاقتصادى (Ram and Zhang., 2002)).

الرأى الثانى: يرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادى بشكل غير مباشر، حيث أن تدفقات FDI قد تكون إيجابية على ميزان المدفوعات من خلال زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى، إلا أن تلك الأثار قد تكون سلبية على الاقتصاد ككل فى المديين المتوسط والطويل لعدة أسباب؛ أهمها: الممارسات السلبية للشركات متعددة الجنسيات، وتمتعها بوضع احتكارى يجعل الشركات المحلية المنتجة عرضه إلى توقف تصريف منتجاتها فى السوق المحلى مع عدم إتاحة الفرصة لها فى المنافسة بالأسواق العالمية، وبالتالى تراجع معدلات النمو الاقتصادى بشكل تدريجيًا أو تعرض الاقتصاد الكلى إلى العديد من الصدمات عند خروج تلك الاستثمارات بشكل مفاجئ بسبب مواقف سياسية أو غيرها (Donny., 2018).

أما بالنسبة إلى الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادى فقد تعود أولى الأدبيات الاقتصادية التى تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين إلى أواخر التسعينيات عندما قام (Michaely., 1973) بقياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى باستخدام اختبار السببية لجرنجر، وتوصلت الدراسة أنذاك إلى أن الصادرات تؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادى والعكس صحيح، وقد اعتمدت الدراسة فى تفسيرها على أدبيات نظرية النمو بأن التوسع فى الصادرات يحض على الزيادة فى معدلات النمو الاقتصادى، حيث أن نمو الصادرات يحفز النمو فى الانتاجية مما يصاحبه زيادة فى نسبة التكوين الرأسمالى بشكل يخفف من القيود المفروضة على أسعار الصرف ويسهل من عمليات الواردات التى تتعلق بالسلع الرأسمالية التى تساعد على زيادة معدلات النمو بشكل سريع، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى تساهم فى تحقيق المنافسة

الكاملة وترفع من كفاءة آلية التسعير التلقائى التى تضمن التخصيص الأمثل للموارد ونقل التكنولوجيا بسهولة ويسر (Chien and Bwo., 2002).

ويرى (Bhagwati., 1975) أن الصادرات قد تؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادى إذا تركز طلب المستهلك على السلع القابلة للتصدير وغير المتداولة، حيث أنه عندما يزداد الطلب على تلك السلع فى السوق المحلى ترتفع معدلات الانتاج على نفس السلعة مع تراجع نسب التصدير منها، وبالتالى سوف يؤدى إرتفاع معدلات الإنتاج إلى إنخفاض معدلات نمو الصادرات من هذه السلعة، وهذا يعنى أن الزيادة فى الاستثمار الأجنبى الداخلى سوف يؤدى إلى إنخفاض فى حجم الصادرات والعكس.

أيضًا تناولت العديد من الدراسات صناعة السياحة وأثرها على النمو الاقتصادى باستخدام بعض الأساليب الكمية والقياسية، وقد تنوعت نتائج هذه الدراسات من دراسة إلى أخرى، ففى دراسة أجريها (Taizeng , et al., 2019) حول أثر مستوى جودة السياحة على التنمية الاقتصادية والبيئية لعينة شملت دول البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠١٤، والتى استخدمت نموذج الانحدار الذاتى للابطاء الزمنى الموزع (ARDL)، واختبار السببية غير المتجانسة، وأظهرت النتائج أن الإيرادات السياحية تؤثر إيجابيًا على التنمية الاقتصادية، إلا أن لها تأثيراً إيجابيًا على زيادة مستوى التلوث البيئى خاصة مستوى الانبعاثات الغازية.

كما قام الباحثين (مناحر وبشراير، ٢٠١٩) بدراسة تحليلية وقياسية عن أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتى (VAR)، واختبار السببية لجرنجر، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير كبير لقطاع السياحة على النمو الاقتصادى، ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائرى يعانى من اختلالات هيكلية نتيجة اعتمادها بشكل رئيسى على قطاع الصناعات الإستخراجية فى توليد القيمة المضافة، وهذه النتيجة تتوافق مع ما جاء بدراسة (Selen, et al., 2019).

أما بالنسبة إلى مساعدات التنمية ودورها فى تعزيز النمو الاقتصادى فتعتبر هذه العلاقة محل جدل بين الأدبيات الاقتصادية والدراسات التجريبية خاصة فى الدول النامية التى تعانى من ضعف مصادر تمويل مشروعات التنمية، وهو ما يتوافق مع نموذج الفجوات Harrod- Domar الذى ظهر فى ستينيات القرن المنصرف (Jeans., 2019) ، وكذلك نموذج الفجوتين لـــــ (Chenery and Berno., 1962) ، حيث ركز الأخيرين على فجوة أسعار الصرف الأجنبى الذى يصاحبها إنخفاض فى حجم الاحتياطيات النقدية من العملة الأجنبية بشكل يستدعى إلى ضرورة اللجوء إلى المعونات الخارجية كأحد أشكال مصادر التمويل منخفضة التكلفة (Michael., 1971) ، وبالتالى يوجد أراء متنوعة حول تأثير مساعدات التنمية على النمو الاقتصادى ومن أهم الدراسات فى هذا الشأن دراسة (Dasha and Ekana., 2010) عن أثر المعونات الأجنبية على النمو الاقتصادى فى البلدان النامية خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٧)، لعينه شملت ٨٥ دولة نامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، وقد جاءت نتائج الدراسة متباينة، بمعنى أن المساعدات التنموية وأثرها على النمو الاقتصادى يختلف من دولة لآخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة البنيان الاقتصادى ومستويات الدخل داخل كل دولة على حدا، بالإضافة إلى الاختلافات الاقليمية والظروف المحيطة بكل منطقة من العالم.

أما الخدمات اللوجستية التى تقدم فى الممرات المائية الدولية كقناة السويس يمكننا أن نعبر عنها بمؤشر تنافسية القطاع اللوجستى الذى يختزل فى شبكة الاتصالات والبنية الأساسية لشبكة الموانى والمطارات والسكك الحديدية، ومن أهم الدراسات فى هذا الشأن دراسة (Vittorio and Bruno., 2017) عن أثر اللوجستيات على النمو الاقتصادى فى الدول الأوروبية خلال الفترة(٢٠٠٧- ٢٠١٤)، لعينه شملت ٤١ دولة من الاتحاد الأوروبى وخارج الاتحاد، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة مقطعية لقياس الأداء اللوجستى كمتغير وسيط بين المتغير المستقل- التنافسية- والنمو الاقتصادى كمتغير تابع، وذلك لاختبار فرضيتين رئيسيتين؛ **أولهما:** أن التحسن فى مؤشر التنافسية يؤثر إيجابيًا على مؤشر الأداء اللوجستى، **ثانيهما:** أن التحسن فى مؤشر الأداء اللوجستى يؤدى إلى تطوير معدلات النمو الاقتصادى، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطور الأداء اللوجستى يؤثر إيجابيًا على مستويات النمو الاقتصادى المحقق داخل تلك البلدان، ويرجع ذلك إلى أن تطوير البنية التحتية اللوجستية يرفع من القدرة اللوجستية لأى دولة ما، وهو ما يصاحبها زيادة فى كفاءة الخدمات اللوجستية بتخفيض تكاليف الخدمات واختصار زمن العبور وتحسين الظروف التنافسية

للأعمال بما يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة المحققة ورفع كفاءة الاقتصاد القومى ككل (Valentinas, et al., 2011).

يتضح مما سبق أنه لا يوجد توافق فى الأراء بشأن العلاقة بين مصادر الدخل القومى كل على حدا والنمو الاقتصادى باستثناء متغير الأداء اللوجستي، وبالتالى لا يمكن الوصول إلى استنتاجات عامة تنطبق على كافة متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.

يمكننا القول بأن هذا البحث يختلف عن بقية الدراسات السابقة فى عدة جوانب؛ وأهمها:

- ندرة مثل هذه الدراسات فى المنطقة العربية بصفة عامة والقطر المصرى بصفة خاصة، والتى تجمع بين مصادر الدخل القومى وتقيس أثرها على النمو الاقتصادى.
- تتناول بالتحليل والقياس العلاقة بين المتغيرات فى فترة زمنية طويلة نسبيًا.
- معظم الدراسات استخدمت علاقات ثنائية أو علاقات بمتغيرات غير مباشرة على خلاف الدراسات الذى ينصب اهتمامها على المتغيرات ذات العلاقة المباشرة.
- يستخدم منهج قياسى لجمع بين تقدير المتغيرات كميًا فى الأجل الطويل والقصير مع تحديد اتجاه علاقات السببية بينهم.

ثانيًا: تقييم أداء الاقتصاد المصرى

مر الاقتصاد المصرى بالعديد من المراحل التى شهدت من حين لآخر تقلبات حادة وتباطؤ فى الأداء الاقتصادى ككل، وذلك جراء الأحداث والأزمات المالية والاقتصادية التى وقعت على الصعيد العالمى أو الاقليمى فى القرن المنصرف، وكون أن القطر المصرى يتمتع بمزايا جغرافية وديمغرافية جعلته يتمركز فى منتصف العالم بأحتضانها أحد أهم الممرات المائية، بالإضافة إلى أنه واحدًا من أهم الأبواب الرئيسية للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية الواسعة بشكل يؤهلها لكى تلعب دورًا رئيسيًا فى القضايا ذات الطابع الاقليمى، وبالتالى كل هذه المعطيات جعلت الاقتصاد المصرى أكثر انفتاحًا على الاقتصاد العالمى، وهو ما جعل السياسات الاقتصادية تمر بتحولات جذرية خلال الأونة الأخيرة، وذلك كون أن الحكومة المصرية إتبعت عدد من البرامج الإصلاحية التى تهدف إلى هيكلة الاقتصاد الكلى وتحقيق التوازن الكلى فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وقد بلغ الناتج المحلى الإجمالى كمتوسط الفترة حوالى ٢٧٤,٢ مليار دولار أمريكى بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٠، حيث ارتفع GDP من ١٥٠,٨٧ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٧ إلى ٤١٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠ مقومًا بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ (World Databases, 2022).

وقد شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين بدايات التحول الاقتصادى والتوجه نحو القطاع الخاص لكى يتضطلع بدورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتخفيف الضغط على كاهل الدولة ليصبح شريكًا رئيسيًا فى إحداث قيمة مضافة موجبة (Erian, et al., 1996) ، وقد كان القطاع الزراعى من أوائل القطاعات الاقتصادية التى توجهت نحو عملية التحرر الاقتصادى فى عام ١٩٨٧، ومن منتصف الثمانينيات حتى بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل عام ١٩٩١ شهد الاقتصاد المصرى تقلبات حادة فى معدلات النمو الاقتصادى، حيث أن متوسط معدل النمو أخذ مسار النزول من ٦,٦٪ عام ١٩٨٥ ليصل إلى ٥,١٧٪ فى العام ١٩٩٥ (IMF., 2010)، واستمر التراجع تدريجيًا لكى يصل إلى أقصاها حوالى ٤,٦٪ عام ١٩٩٥، وذلك مع بدايات برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى كان محور التحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى، وبالتالى تصاعد وتيرة النمو الاقتصادى لكى يصل إلى ٦,٨٪ عام ١٩٩٧ نتيجة الاصلاحات التى شهدتها السياسة النقدية والمالية والهيكلية وفقًا لاتفاق المشروطية المبرم بين مصر ومؤسسات التمويل الدولية (EL-Erian, et al., 1996).

وقد تعرض الاقتصاد الآسيوى إلى أزمة مالية تعرف بالأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، وما استتبعه ذلك من تعرض الاقتصاد العالمى للعديد من الضغوط الإنكماشية التى ساهمت فى أن يعانى الاقتصاد المصرى من تلك الضغوط نتيجة أن بعض القوى الاقتصادية الآسيوية شريكًا تجاريًا رئيسيًا لمصر، بجانب إنخفاض حركة التجارة العالمية (IMF., 1998) ، وبالتالى تلك المعطيات العالمية إنعكست سلبيًا على مسار النمو الاقتصادى الذى عاود الانخفاض مرة أخرى على مدار ستة سنوات من النمو المرتفع لكى يصل إلى ٥,٤٪ فى عام ٢٠٠٠، وقد خلفت الضغوط الانكماشية ورائها أثار سلبية على مجمل الاقتصاد المصرى ليستمر التراجع التدريجى فى معدلات النمو الاقتصادى عندما حقق حوالى ٤,١٪ عام ٢٠٠٤، إلا أن الاتجاه نحو التراجع استمر خمسة سنوات كما كانت فى الستة أعوام التى تسبقها لكى يبدأ الاقتصاد فى التعافى مرة أخرى.

شكل رقم (١): تطور معدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة 1997- ٢٠٢٠

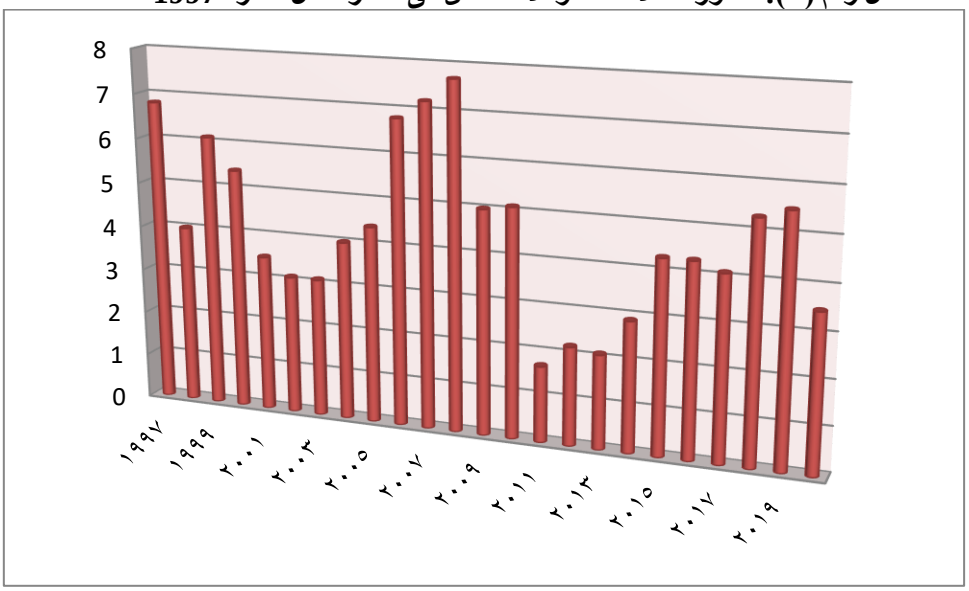

Source: UNCTAD: **"Handbook of Statistics",** United Nation Publications, New York, Various Versions.

بناءًا على ما سبق ساهمت المعطيات التى وقعت مع بداية التطبيق لبرنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١، والوضع الاقتصادى المتردى وتفاقم الضغوط الانكماشية التى يعانى منها الاقتصادى المصرى أنذاك فى تحفيز مسيرة الاصلاح الاقتصادى لكى تتبنى الحكومة عدد من المحاور الأساسية للاصلاحات المالية تعرف بحزمة جيل الإصلاح الثالث Third Generation Reform، والتى من أهمها ما يلى:

- **الإصلاح الضريبى:** حيث إصدار قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والذى خفض معدل الضريبة من ٤٠٪ إلى ٢٠٪، وتصويب أسس العلاقة بين الممول ومصلحة الضرائب.
- **الإصلاح الجمركى:** إدخال تعديلات على التعريفة الجمركية، وتخفيض الحزم الجمركية من ٢٧ إلى ٦ فقط، وإنخفاض المتوسط المرجح للتعريفة الجمركية من ١٤,٦٪ إلى ٩,١٪ (غنيم وشحاتة، ٢٠٠٨).
- **التحول الرقمى:** حيث واكبت عملية الإصلاح الفنى فى المؤسسات المالية عمليات تطوير مؤسسى من خلال ميكنة جميع العمليات بالمصالح الإيرادية المختلفة.
- **الإفصاح والشفافية:** إدخال تعديلات على قانون الموازنة العامة ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بحيث يتيح تبويب الموازنة العامة بما يتماشى مع نظم التبويب المحاسبية الدولية "GFS 2001"، وذلك حتى تضمن الحكومة مزيد من الإفصاح والشفافية فى إدارة المالية العامة.
- **تعديلات دستورية:** إدخال عدد من التعديلات على الدستور المصرى عام ٢٠٠٧، بحيث يراعى أن يحقق التوازن المالى وزيادة درجة الشفافية المالية عند العمل بالموازنة العامة وعرض الحساب الختامى.
- **الحد من الممارسات الاقتصادية الضاره:** اتجهت الحكومة نحو تحرير سعر الصرف للحد من عمليات المضاربة الضاره التى شهدتها نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة.

ومع الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فى سياق الاتفاق المبرم مع مؤسسات التمويل الدولية وتطبيق مفردات برنامج الاصلاح الاقتصادى لكى تصبح مصر بيئة مواتية وجاذبه لجميع الأنشطة الاقتصادية الدولية، فقد شهدت معدلات النمو الاقتصادى ارتفاعًا ملحوظًا لم يسبق على مدار ثلاثة عقود ليصل إلى ٧,٢٪ عام ٢٠٠٧، ولكن ما لبث أن شهد هذا المعدل تراجعًا حادً إلى ٤,٧٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٥٪ عام ٢٠٠٩، ويرجع

ذلك إلى وقوع الأزمة المالية العالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى لكى تمتد أثارها السلبية لدول العالم ككل (IMF., 2009).

ومع تعافى الاقتصاد المصرى من أثار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ فى ضوء التوقعات بأن معدلات النمو سوف يصل إلى ٦٪ فى عام ٢٠١٠- ٢٠١١ (وزارة التخطيط، ٢٠١١)، إلا أن الاقتصاد المصرى تعرض لصدمة حاده باندلاع ثورة يناير ٢٠١١، والتى أدت إلى اضطرابات سياسية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض تدفقات FDI الوارد، بجانب تراجع معدلات النمو الاقتصادى إلى أدنى مستوياته ١,٧٪ بنهاية ٢٠١١، ويعقب ذلك ارتفاعًا تدريجيًا فى معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠١٩، حيث شهدت تلك الفترة تقلبات طفيفة فى معدلات النمو الاقتصادى لكى يتراوح بين ٢,٩٪- ٥,٥٪، إلا أن معدلات النمو عاودت التراجع بشكل حاد إلى ٣,٥٪ عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى وقوع أزمة كورونا وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمى.

بناءً على ما سبق يتضح من الشكل رقم (١) تطور معدلات النمو الاقتصادى فى مصر، أنه مع بداية تبنى الحكومات المتعاقبة برامج الاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى منذ منتصف الثمانينيات شهدت معدلات النمو الاقتصادى تقلبات حادة مقارنه بالأعوام التى سبقتها والتى كان يتمتع بها الأداء الاقتصادى بدرجة عالية من الكفاءة والاستقرار، ويرجع ذلك إلى أن البرامج والسياسات الاقتصادية المستوردة من المؤسسات الدولية فى الدول المتقدمة، والمتبعة من قبل الحكومات المتلاحقة لم تتناسب مع طبيعة الهيكل الاقتصادى المصرى الذى يختلف فى طبيعته وديناميكيته عن بقية الاقتصادات المتقدمة.

ثالثًا: تحليل أداء مصادر الدخل القومى فى مصر

شهد الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينيات من القرن المنصرف تطورات جذرية وتغيرات هيكلية أدت إلى انفتاحه على الاقتصاد العالمى فى محاولة جاده للاستفادة من فرص النمو العالمى لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تبنت الحكومات المتلاحقة عدد من السياسات والبرامج الاقتصادية كسياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عندما أبرمت عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات التمويل الدولية لسد الفجوة التمويلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى طيلة السنوات الماضية، وهو ما ساهم فى إحداث تغيرات فكرية وشيوع مصطلحات اقتصادية وتدويل أساليب ووسائل إنتاجية غربية.

وبالرغم من إنتشار برامج إعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادى فى العديد من البلدان النامية خاصة مصر، والتى تهدف إلى توفير التمويل المشروط لكى تتمكن تلك الدول ومن بينها مصر من تطبيق برامج تنموية متنوعة فى ظل ضعف مصادر التمويل رخيصة التكلفة، إلا أن نتائج هذه البرامج والسياسات المتبعة لم تتناسب مع الجهود المبذولة مقارنه بمستويات التنمية المحققة فى دولة كسنغافورة الذى بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فيها حوالى ٥٨,١١٤ دولار سنويًا، ويرجع ذلك إلى محدودية مصادر التمويل الرئيسية وضعف أدائها الاقتصادى، حيث تعتمد مصر على خمسة مصادر رئيسية تعول عليها الحكومات المتلاحقة أمالًا كبيرة فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة وزيادة مستويات التنمية لديها، وهى: الصادرات الوطنية، وتحويلات العاملين بالخارج، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، وإيرادات قطاع السياحة، وإيرادات قناة السويس، وفيما يلى تحليل لكل منها بجزء من التفصيل.

١-الصادرات

تحتل الصادرات المصرية مكانه متميزة بين مصادر الدخل القومى، حيث حققت كمتوسط حوالى ٤٣٩,٤ مليار دولار أمريكى بنسبة ١٠٪ من إجمالى مصادر الدخل خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٢٠)، وقد شهدت قيم وحجم الصادرات الوطنية تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية، إذ ارتفعت من إجمالى ٣,٩٢١ مليون دولار أمريكى عام ١٩٩٧ لكى تصل إلى ٢٧,٦٣٠ مليار دولار أمريكى عام ٢٠١٨، وبالرغم من تطور قيم الصادرات والتفاوت الكبير بين قيمة الصادرات فى أول السلسلة الزمنية وأخرها، إلا أن ذلك التطور فى حجم الصادرات يظهر منخفض مقارنه بمثيلاتها فى البلدان النامية كدولة ماليزيا التى حققت ٢٤٧,٤ مليار دولار أمريكى، وكذلك سنغافورة بحوالى ٤١٢,٩ مليار دولار، بالإضافة إلى أن حجم الصادرات يعانى من تقلبات حاده من حين لآخر، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التقلبات فى حجم الطلب العالمى، وضعف كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة التى ساهمت فى انخفاض مرونة الهيكل الإنتاجى وزيادة درجة حساسيتها بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

أما بالنسبة إلى مساهمة الصادرات من السلع والخدمات فى الدخل القومى الإجمالى فقد بلغت حوالى ١٠٪ كمتوسط الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٠، وهو ما يدل على ضعف أداء الصادرات وانخفاض أهميتها النسبية من هيكل الناتج المحلى الإجمالى، وقد بلغت نسبة مساهمة الصادرات فى الناتج المحلى الإجمالى أقصاها عندما حققت حوالى ١٥,٦٪ فى عام ٢٠٠٨، كما بلغت أدنى قيمة للصادرات عندما حققت ٣,٥٪ فى العام ١٩٩٨، وترجع حالة الضعف فى أداء الصادرات الوطنية طيلة الفترة الماضية إلى إنخفاض كفاءة سياسة تحرير سعر الصرف وانتشار التشويهات السعرية فى أسعار السلع والخدمات.

٢-تحويلات العاملين بالخارج

تأتى تحويلات العاملين بالخارج فى المرتبة الثانية من حيث أهميتها بين مصادر الدخل القومى الرئيسية، حيث حققت كمتوسط حوالى ٢٨٩ مليار دولار أمريكى بنسبة استحوذ ٦,٦٪ من إجمالى مصادر الدخل القومى خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٠، وارتفعت هذه التحويلات فى بداية الفترة من ٣,٦ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٧ إلى حوالى ٢٩,٦٠٣ فى نهاية الفترة عام ٢٠٢٠.

شكل رقم (٢): أكبر الدول التى تستقبل التحويلات الخارجية على مستوى العالم عام ٢٠٢٠

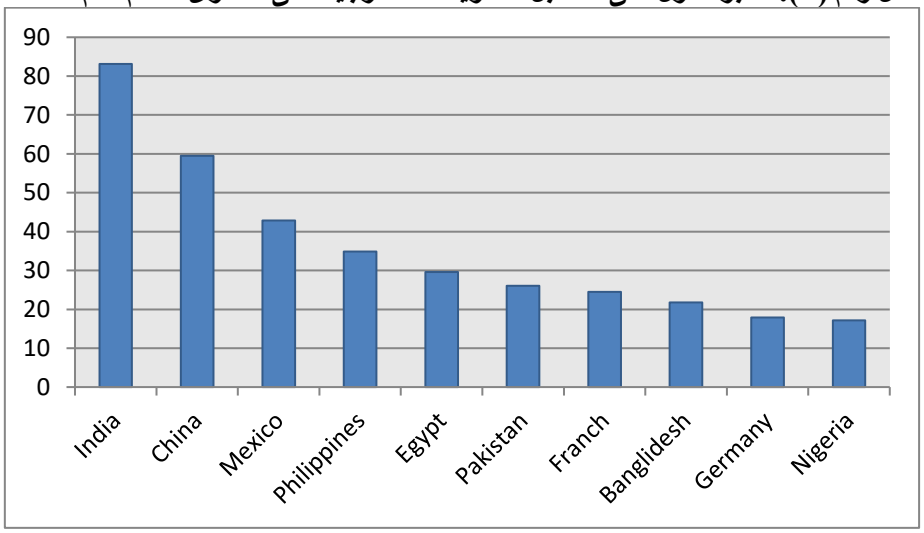

Source: WB$_a$ (2020), **"World Migration Report 2020"**, Migration Will-Being and Development, International Organization for Migration (ION), http: www.ion.int.

ويعكس الزيادة فى تحويلات العاملين بالخارج بصفة مستمرة خلال السلسلة الزمنية إلى زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج للعمالة المصرية خاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجى نتيجة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى طيلة الفترة الماضية، وعدم توافر فرص عمل كافية بما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، وإرتفاع معدلات التضخم وما ارتبط به من ارتفاع نفقات المعيشة وزيادة حدة الفقر، بالإضافة إلى تخفيف القيود على حركة العمالة المصرية إلى الخارج، وزيادة حجم الطلب على العمالة المصرية فى منطقة الخليج العربى عقب الطفرات البترولية وانتعاش الاقتصاد القومى فى تلك الدول.

وقد حققت مصر مركزًا متقدمًا فيما بين الدول التى تتلقى التحويلات عالميًا، حيث يوضح الشكل رقم (٢) أن مصر تحتل المرتبة الخامسة عالميًا من بين أكبر عشرون دول تتلقى التحويلات فى عام ٢٠٢٠ بحوالى ٢٩,٦ مليار دولار أمريكى مقارنه بالمركز السادس عشر عندما تلقيت ٣,٣ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٤، وهو ما يدل على تزايد أهمية التحويلات فى مصر عالميًا وإقليميًا، كما أنها تمثل المصدر الثانى لتدفقات العملات الأجنبية بعد الصادرات، وأنها تأتى فى مكان ذو أهمية مقارنه بمساعدات التنمية والاستثمار الأجنبى المباشر، وبالتالى فانه يجب مراعاة تلك الأبعاد عند صياغة السياسات الاقتصادية وإعطاء أهمية أكبر للتحويلات العاملين بالخارج وتسهيل قدومها إلى مصر مع ربطها بمشروعات إنتاجية كبرى مجدية إقتصاديًا لكى تساهم فى تحقيق الروابط الأمامية والخلفية للصناعات الوطنية.

٣- السياحة

تعتبر السياحة واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرون، حيث أنها تحتل بوصفها قطاعًا إنتاجيًا مكانه هامة فى عالمنا المعاصر نتيجة إلى كونها أسرع القطاعات الاقتصادية من حيث النمو المطرد، وذلك وفقًا بما جاء فى إحصائيات منظمة السياحة العالمية (World Tourism Organization –WTO)، إذ ارتفعت عوائد السياحة على المستوى العالمى بنسبة ٥٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٩ لكى تصل إلى ١,٤٨١ بليون دولار أمريكى عام ٢٠١٩، كما ارتفع عدد السياح بمعدل سنوى ٧,٨٪ ليصل إلى ١,٤٦٠ مليون سائح (بظاظو وقدجات، ٢٠٢٢)، وترجع الأهمية النسبية لصناعة السياحة إلى تميزها بأبعاد إجتماعية واقتصادية كمساهمتها فى تحسين الأحوال المعيشية للسكان من خلال زيادة الدخل وفرص العمل، كما أنها تشجع على دمج المجتمعات المحلية وتوسيع مشاركة السكان فى الأنشطة السياحية، بالإضافة إلى أنها مصدرًا هامًا للدخل القومى بما توفرها من عملة أجنبية، وذو تأثير مضاعف على بقية القطاعات الاقتصادية من خلال تطوير العلاقات والتشابكات الاقتصادية بين السياحة والقطاعات الأخرى.

شكل رقم (٣): مؤشر التنافسية العالمى لقطاع السياحة فى مصر خلال عام ٢٠١٧- ٢٠١٨

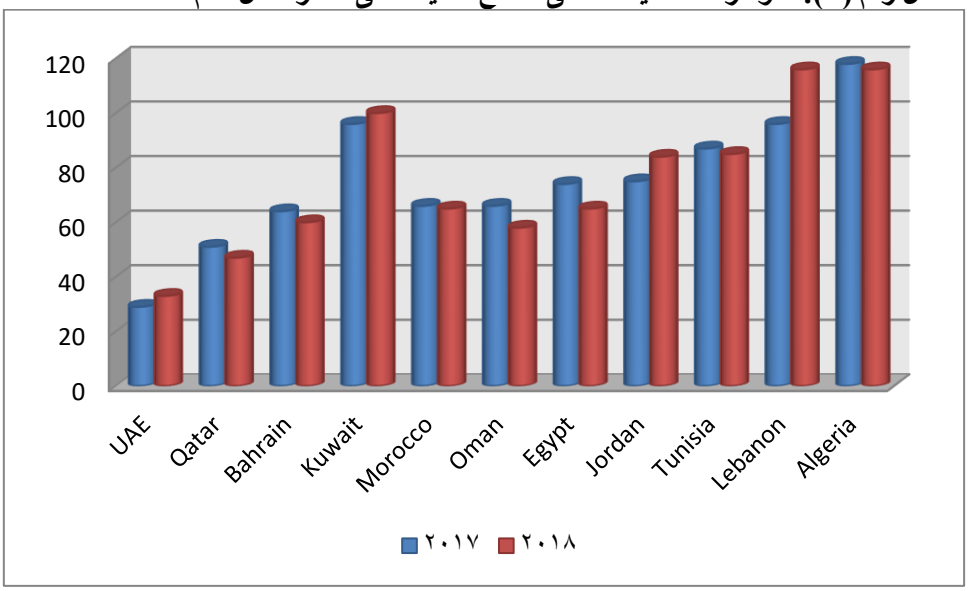

المصدر: إعداد الباحثان استنادًا إلى بيانات المرجع: **Travel and Tourism Competitiveness Report**

بناءً على ما سبق، يحظى قطاع السياحة بأهمية بالغه لدى صانعى القرار السياسى فى مصر، حيث أنها يأتى فى المركز الثالث ضمن المكونات الرئيسية للدخل القومى عندما حقق كمتوسط حوالى ١٧١,١٢٣ مليار دولار أمريكى بنسبة ٤٪ من إجمالى إيرادات الدخل القومى فى مصر خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٠، وارتفعت هذه الايرادات من ٢,٩٤٠ مليار دولار أمريكى بنسبة استحواذ ٣,٥٪ فى بداية الفترة إلى ١٣ مليار دولار أمريكى عام ٢٠١٩ قبل أن يتراجع أدائها بشكل حاد إلى ٤ مليار دولار بنسبة ١,١٪ من إجمالى مصادر الدخل القومى، وهى أدنى نسبة خلال الفترة، وبالرغم من أهمية قطاع السياحة ودورها فى الاقتصاد القومى، إلا أن أدائها الاقتصادى فى تراجع منذ أحداث عام ٢٠١١، ويرجع ذلك إلى حالة الانفلات والفراغ الأمنى التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير وما تبعها من أحداث إرهابية مثل؛ مقتل ١٢ سائحًا مكسيكيًا على يد قوات الجيش والشرطة بالخطأ بمنطقة الواحات ثم سقوط الطائرة الروسية التى أسفرت عن مقتل ٢٢٤ سائحًا، بالإضافة إلى افتقار الطبقة الكبرى من المصريين إلى الوعى بطريقة التعامل الصحيحة مع السائحين، كذلك غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحى، وانخفاض مستويات التسويق السياحى وأهمال المناطق الأثرية، والارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات، وندرة العمالة الماهره والمدربه والمؤهلة للتعامل مع السائحين (عبد الرسول، ٢٠١٧).

بناء عليه، أدى تدهور المناخ العام إلى تباطؤ أداء القطاع السياحى فى مصر، وانخفاض أهميتها النسبية داخل الاقتصاد القومى طيلة الفترة الماضية، وهو ما ترتب عليه تراجع تنافسية هذا القطاع عند مقارنة أدائها بنظيرها فى البلدان النامية وتأخيرها عن بعض البلدان العربية، وذلك بالرغم من أن مصر تمتلك العديد من المقومات والامكانيات التى تؤهل هذا القطاع لكى يلعب دورًا رائدًا داخل الاقتصاد القومى وتحقيق مركز

تنافسى متقدم عالميًا واقليميًا، وتحتل مصر ترتيبًا متأخرًا فى درجة المؤشر العام لتنافسية قطاع السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى لعام ٢٠٢٠، حيث شهدت قيمة المؤشر تذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض، وانخفض مركز مصر من المرتبة ٥٨ عام ٢٠٠٧ إلى المركز ٨٥ عام ٢٠١٢ ثم إلى ٦٥ عام ٢٠١٩، ويظهر هذا التراجع عند مقارنة مصر بالدول العربية بالرغم من إمكانيات قطاع السياحة بمصر وتمتعها بالموارد السياحية ذات الطبيعية والثقافة والمناخ المتميز، حيث تأتى مصر فى المرتبة السابعة عربيًا عام ٢٠١٧ ثم تقدمت إلى المركز السادس عام ٢٠١٨ فى المؤشر العام لتنافسية قطاع السياحة والسفر، ويرجع تأخر مصر فى تنافسية قطاع السياحة والسفر إلى انخفاض ترتيبها فى معايير تنافسية السياحة عن المتوسط العالمى نتيجة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عقب ثورة يناير ٢٠١١، حيث أن أهم المعايير لتقويم أداء قطاع السياحة تتعلق بالأحوال الداخلية، والتى تظهر أن مصر تأتى متأخرة فى معيار الأمن والسلامة عالميًا عندما تراوح ترتيبها بين ١٣٠- ١٦٠، والانفتاح الدولى، والنقل الجوى والبرى والبحرى التى يتراوح ترتيب مصر بين ٣٢١- ١٣٦، بالإضافة إلى تردى حالة الخدمات السياحية والموارد الطبيعية، والموارد الثقافية (أحمد ومنير، ٢٠١٨).

٤-الاستثمار الأجنبى المباشر

تعتبر تدفقات FDI أحد أهم مصادر الدخل القومى المؤثرة فى البنيان الاقتصادى المصرى، وذلك بالرغم من محدوية دورها داخل الاقتصاد القومى طيلة السنوات الماضية، ويرجع ذلك إلى كونها تتسم بالاستمرارية كمصدر رئيسى للعملة الأجنبية ونقل التكنولوجيا المتقدمة، ويحتل هذا المصدر المرتبة الرابعة بين مصادر الدخل القومى، فقد بلغت إجمالى تدفقاته كمتوسط حوالى ١١٠,٦٨٤ مليار دولار أمريكى بنسبة ٢,٥٪ من إجمالى مصادر الدخل القومى خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٠.

جدول رقم (١): ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمى خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٨

البيان	السنوات					
	2009	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب العالمى	**70**	**107**	**118**	**119**	**116**	**115**
١- المتطلبات الأساسية (الإنتاجية المنخفضة)	**78**	**110**	**118**	**121**	**115**	**117**
- المؤسسات	56	96	117	100	87	87
- البنية التحتية	55	83	98	100	91	96
- بيئة الاقتصاد الكلى	120	138	140	141	137	134
- الصحة والتعليم الأساسى	84	94	100	97	96	89
٢- محفزات الكفاءة (الإنتاجية المتوسطة)	**80**	**101**	**109**	**106**	**100**	**100**
- التعليم العالى والتدريب	88	109	118	111	111	112
- فعالية سوق السلع	87	125	119	118	115	112
- فعالية سوق العمل	126	142	146	140	137	135
- تطوير سوق المال	84	102	119	125	119	111
- الجاهزية التكنولوجية	82	91	100	95	98	99
- حجم السوق	26	29	29	29	24	25
٣- الاعتماد على الابتكار (الإنتاجية المرتفعة)	71	96	104	113	113	111
- تطوير الأعمال	83	83	84	95	89	85
- الابتكار	74	109	120	124	120	122

Source: World Economic Forum, **"The Global Competitiveness Report"**, United Nation, Various Versions.

بالرغم من أن الاقتصاد المصرى لديه مقومات هائلة بامتلاكها موارد غنية متنوعة تؤهلة لكى يكون قوة اقتصادية صاعدة تلعب دور مهم فى محيطها الاقليمى، إلا أن مصر لا تزال بعيدة عن المكانه التى تستحقها جراء تباطؤ أدائها الاقتصادى نتيجة ضعف مصادر التمويل خاصةً الاستثمار الأجنبى المباشر، ويعزى ذلك إلى انخفاض كفاءة البنية الاستثمارية، ويؤكد ذلك تقرير التنافسية العالمى الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمى، حيث جاءت مصر فى مرتبة متأخرة عالميًا عندما احتلت المركز ١١٥، و١٢ عربيًا مقارنه بدول عربية سبقتها فى التصنيف كالامارات التى احتلت المرتبة ١٦ عالميًا ثم قطر فى المركز الـــ ٨ والسعودية الـــ

٢٥ يليها الكويت والبحرين والأردن وعمان والمغرب والجزائر وتونس ولبنان، وتقدمت مصر على كل من موريتانيا واليمن فى عام ٢٠١٨.

ويعتبر أفضل ترتيب تنافسى لمصر وفقًا للمؤشر الرئيسى فى عام ٢٠٠٩ عندما احتلت المركز الـــــ ٧٠، وأقل ترتيب عندما جاءت فى المركز ١١٩ عام ٢٠١٤، وخلال العامين السابقين تطور ترتيب مصر عندما تقدم أربع مراكز إلى ١١٥ من إجمالى ١٣٨ دولة، وبالرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز مناخ الاستثمار وإفساح المجال أمامها لكى يستثمر فى أنشطة متنوعة بمصر، إلا أن النتائج لم تتناسب مع حجم الجهود التى بذلتها الحكومات المتعاقبة، ويرجع ذلك إلى تدهور بيئة الاقتصـــاد الكلى كما جاء بمؤشـــر بيئة الاقتصـــاد الكلى، حيث احتلت المرتبة ١٢٠ عام ٢٠٠١ ومع تفاقم الأوضـــاع تراجعت إلى المرتبة ١٣٨ عام ٢٠١٤، بالإضـــافة إلى انخفاض كفاءة سوق العمل، إذ تراجعت وضعية مصر فى مؤشر فعالية سوق العمل عندما احتلت المركز ١٢٦ عام ٢٠٠١ ثم ١٤٦، ١٤٠ عامى ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالى، وبالتالى ينبغى على صانعى القرار السياسى أن يكثف جهودها فى مجال الاصـــلاح وتقليل المعوقات التى تقف عائق أمام قدوم الاســـتثمار الأجنبى المباشـــر إلى مصـر كمعالجة التقلبات الحادة فى سـعر الصـرف وتشـجيع الابتكار والحد من تفاقم ظاهرة التضـخم (عبد الحميد وعبد القادر، ٢٠١٨).

٥-إيرادات قناة السويس

تعتبر قناة السويس واحدة من أهم المشروعات الاستراتيجية الكبرى على المستوى القومى والاقليمى كونها تساهم فى تطوير حجم التجارة العالمية، حيث ينقل نحو ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية عبر الطرق البحرية نتيجة إلى انخفاض تكلفتها، وتستحوذ قناة السويس على ما يقرب من ١٠٪ من حجم التجارة الدولية التى تنقل عبر البحار، بالإضافة إلى مساهمتها بنسبة ٢٢٪ فى تجارة الحاويات بالعالم (إدريس، ٢٠١٩). وتلعب قناة السويس كونها ممر دولى دورًا هامًا على المستوى السياسى والاقتصادى إقليميًا ودوليًا خصوصًا عندما غلقت أمام التجارة العالمية أثناء حربى الاستنزاف وأكتوبر خلال الفترة ١٩٦٧- ١٩٧٣، حيث إرتفعت تكاليف النقل الدولى بشكل أدى إلى اضطرابات فى حركة التجارة العالمية، وكان من أكثر القطاعات التى تأثرت تجارة البترول بين الشرق الأوسط وأوروبا، والتجارة بين شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، فقد تحول هذا الحجم الكبير من التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح ذات التكاليف المرتفعة والمسافات الطويلة، وبلغت الخسائر التى تكبدتها الدول التى تعتمد على قناة السويس فى نقل تجارتها مع الدول الأخرى حوالى ١,٧ مليار دولار أمريكى سنويًا باجمالى ١٣,٦ مليار دولار، ومن أكثر البلدان التى تكبدت خسائر فادحة منطقتى الخليج العربى وجنوب شرق آسيا (نصر، ٢٠١٨).

جدول رقم (٢): تطور نصيب قناة السويس من التجارة العالمية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٩

السنوات	التجارة العالمية (مليون طن)	قناة السويس (مليون طن)	النسبة (%)	إجمالى عدد السفن العابرة بقناة السويس
٢٠٠٠	٥٣٧٤	٣٦٨,٠٠	٦,٦	١٤,١٤٢
٢٠٠١	٥٥١٣	٣٧٢,٤٠	٦,٦	١٣,٩٦٨
٢٠٠٢	٥٥٤٩	٣٦٨,٨٠	٦,٣	١٣,٤٤٧
٢٠٠٣	٦٦٧٣	٤٥٧,٩٠	٦,٨	١٥,٦٦٧
٢٠٠٤	٧١٢٥	٥٢١,٢٠	٧,٣	١٦,٨٥٠
٢٠٠٥	٧٤٣٣	٥٧١,١٠	٧,٧	١٨,٦٦٤
٢٠٠٦	٧٧٨٥	٦٢٨,٦٠	٨,١	١٨,٦٦٤
٢٠٠٧	٨١٠٢	٧١٠,١٠	٨,٨	٢٠,٣٨٤
٢٠٠٨	٨٣١٧	٧٢٣,٠٠	٨,٧	٢١,٤١٥
٢٠٠٩	٧٩٦٤	٥٥٩,٢٠	٧,٠	١٧,٢٢٨
٢٠١٠	٨٧٢٥	٦٤٦,١٠	٧,٤	١٧,٩٩٣
٢٠١١	٩١٠٠	٦٩١,٨	٧,٦	١٧,٧٩٩
٢٠١٢	٩٤٦٧	٧٣٩,٩٠	٧,٨	١٧,٢٢٤
٢٠١٣	١٠١٧٥	٧٥٤,٢٠	٧,٤	١٦,٥٩٦
٢٠١٤	١٠٥٢٩	٨٢٢,٠٠	٧,٨	١٧,١٤٨

٢٠١٥	١٠٩٥٩	٨٠٧,٠٠	٧,٤	١٧,٤٨٣
٢٠١٦	١٠٨٥٠	٠,٧٥٠	٦,٩	١٦,٨٣٣
٢٠١٧	١٢٩٩٠	١٠٠٠,٤٢	٧,٧	١٧,٥٥٠
٢٠١٨	١١٠٠٠	١٠١٣,٩٠	١٠,٣	١٨,١٧٤
٢٠١٩	١٣٩٤٠	١٠٣٨,٩	٧,٤	١٨,٨٨٠

المصدر: إعداد الباحثان استنادًا إلى قاعدة بيانات هيئة قناة السويس.

٦-مساعدات التنمية

تمثل المساعدات التنموية التى تقدمها المؤسسات الدولية والإقليمة والبلدان ذات الفوائض المالية أحد أهم الموارد الخارجية التى تعتمد عليها البلدان النامية خصوصًا الدول الذى تعانى من إتساع الفجوة التمويلية جراء انخفاض حجم المدخرات وفرض القيود المشددة على الاقتراض من الخارج.

شكل رقم (٤): التوزيع النسبى للمساعدات الإنمائية فى الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٩

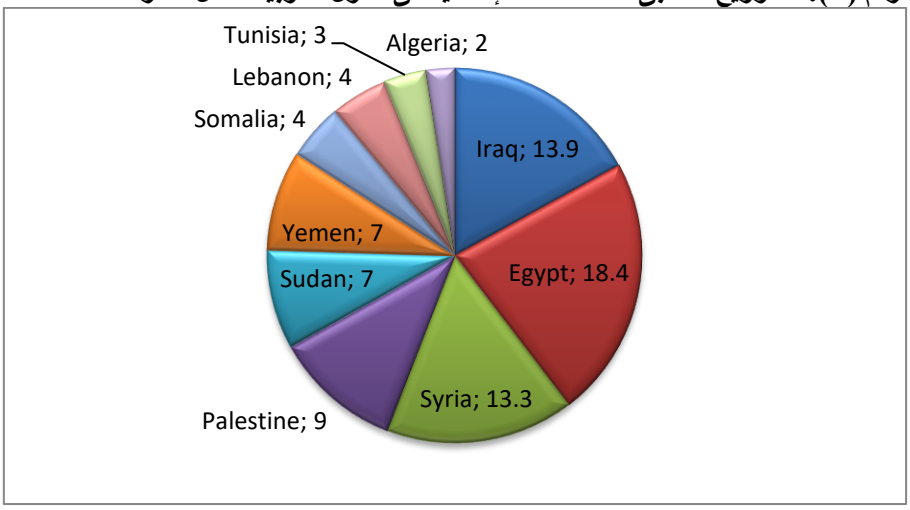

المصدر: إعداد الباحثان استنادًا إلى قاعدة بيانات البنك الدولى

وقد بلغ إجمالى عدد العمليات التمويلية فى الدول العربية نحو ١٨٦ عملية بلغت قيمتها ٧,٦ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٢٠، واستفادت مصر من ١٥ عملية بقيمة تعادل ١,٩ مليار دولار أمريكى بنسبة ٢٥,١٪ من إجمالى التمويل المخصص للدول العربية، وتوجهت ٣٣٪ من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق فى مصر إلى مشروعات القطاع المصرفى، وبلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمى للمساعدات الرسمية التنموية الممنوحة للدول النامية حوالى ٤٤٣,٦ مليار دولار أمريكى بنسبة ١٤,٩٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٩، واحتلت العراق المرتبة الأولى من حيث الدول العربية المتلقيه للمساعدات التنموية عندما تلقيت ٨١,٨ مليار دولار أمريكى بنسبة ١٨,٤٪ من إجمالى حجم المساعدات التنموية الموجهة إلى البلدان العربية، يليها مصر بحوالى ٦١,٧ مليار دولار أمريكى بنسبة ١٣,٩٪، ثم سوريا تلقيت حوالى ٥٩ مليار دولار بنسبة ١٣,٣ وغيرها (صندوق النقد العربى، ٢٠٢١).

بالرغم من أن مصر واحدة من أهم الدول التى تلقيت نصيب وافر من المساعدات التنموية الموجهة إلى البلدان العربية، إلا أن الإحصائيات الرسمية تظهر تراجع أهمية هذا المصدر إلى مرتبة متأخرة ضمن مصادر الدخل القومى فى مصر، حيث استحوذت على حوالى ٠,٨٪ من إجمالى مصادر الدخل القومى خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٠، وهذا يدل على تباطؤ أداء المساعدات التنموية داخل الاقتصاد المصرى.

رابعًا: تحليل وتفسير العلاقة بين مصادر الدخل القومى ومعدلات النمو الاقتصادى فى مصر

نظرًا لأهمية مصادر الدخل القومى الرئيسية، ودورها فى عملية التنمية الاقتصادية فقد اهتمت العديد من الدراسات بقياس العلاقة الكمية بين مصادر الدخل القومى كمتغيرات مستقلة متمثلة فى إجمالى الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج، وإيرادات القطاع السياحى، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والإيرادات الناتجة عن القيام بتقديم خدمات لوجستية والتى يعبر عنها بإيرادات قناة السويس، ومعدلات النمو الاقتصادى فى مصر كمتغير تابع، الأمر الذى يساعد فى توجيه السياسات الاقتصادية، وتحسين القنوات الرسمية لتدفقات مصادر الدخل القومى الرئيسية بشكل يطور من ديناميكية معدلات النمو الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالى فان هذا الجزء يسعى إلى تحديد المؤشرات الأساسية التى تعبر عن مصادر الدخل القومى والناتج المحلى الإجمالى، واختيار نموذج القياس الملائم وفقًا للمعايير القياسية التى تتماشى مع طبيعة المتغيرات وتلبى أهداف الدراسة، بالإضافة إلى تقدير العلاقات بين المتغيرات المدرجة بالنموذج خلال فترة الدراسة، وتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

بناءً على ما سبق ينبغى أن يتناول هذا الجزء من الدراسة توصيف النموذج، والمنهجية المستخدمة ثم نتائج تقدير النموذج القياسى لتحليل العلاقة بين المتغيرات فى الأجل الطويل والقصير.

١-توصيف النموذج

لقد تعددت الدراسات التطبيقية التى تهتم بقياس العلاقة بين عناصر الدخل القومى الرئيسية ومعدلات النمو الاقتصادى، وأن اختلفت المؤشرات المتبعة التى تعبر عن مصادر الدخل القومى من دولة لأخرى نتيجة إلى إختلاف طبيعة الهيكل الاقتصادى بها، وقد تم تحليل هيكل الدخل القومى فى مصر لكى يستقر الباحثان على المتغيرات التى تعبر عن مصادر الدخل الرئيسية، والتى يمكن من خلالها قياس أثرها على النمو الاقتصادى، وقد كانت المتغيرات والمؤشرات التى تعبر عن الظاهرة محل الدراسة ورموزها بالنموذج القياسى على النحو التالى:

- **النمو الاقتصادى GR:** متغير تابع يقيس مدى قدرة الاقتصاد القومى على إنتاج السلع والخدمات من فترة زمنية إلى أخرى، وإرتفاع حجم الإنتاجية مع مرور الزمن يعنى إرتفاع معدلات النمو الاقتصادى، ويتوقع أن يكون تأثيرها إيجابى على كل المتغيرات المستقلة.
- **إجمالى الصادرات EX:** متغير مستقل يقاس بقيمة السلع والخدمات المنتجة فى بلد ما، والتى يتم شراؤها من قبل المقيمين فى بلد أخر أو يتم طرحها فى الأسواق العالمية، ويتوقع أن يكون آثارها إيجابية على معدلات النمو الاقتصادى.
- **تحويلات العاملين بالخارج RE:** متغير مستقل يقاس من خلال قيمة تحويلات العاملين بالخارج مقدرة بالمليون دولار أمريكى بالأسعار الجارية، ويتوقع أن تكون آثارها إيجابية على معدلات النمو الاقتصادى.
- **إيرادات قطاع السياحة TOR:** متغير مستقل يعبر عن القيمة المضافة الحقيقية التى تتولد من القطاع السياحى نظير تقديم عدد من الخدمات للسياح المحليين والأجانب خلال فترة زمنية معينة، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابى على النمو الاقتصادى.
- **إيرادات قناة السويس SUZ:** متغير مستقل يقصد به إجمالى ما تتحصل عليه الدولة عند مرور السفن أو نظير تقديم خدمات لوجستية خلال فترة زمنية محددة، ومن المتوقع أن يكون لها تأثير إيجابيًا على معدلات النمو الاقتصادى.
- **مساعدات التنمية AID:** هى المعونه والخدمة ذات الطابع الفنى التى تضطلع بتقديمها المنظمات الدولية المتخصصة أو المنظمات الإقليمية أو البلدان النامية والمتقدمة التى تتمتع بفوائض مالية ضخمة إلى البلدان التى تعانى من نقص التمويل للمشروعات التنموية أو المجتمعات الفقيرة، ويغلب عليها طابع المساعدات الفنية بغرض التنمية والتطوير دون مقابل، ومن المتوقع أن يكون آثارها إيجابية على معدلات النمو الاقتصادى.

بناءً على ما سبق فان الدالة التى تعبر عن النموذج الذى يهدف إلى تقدير المعلمات وقياس العلاقات بين المتغيرات تكون على الشكل التالى:

$$GR = B_0 + B_1 EX + B_2 RE + B_3 TOR + B_4 SUZ + B_5 AID + B_6 x_6 + u_1 \rightarrow (1)$$

وفى حالة تحديد اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتم تحويل كل متغير مستقل إلى متغير تابع للحصول على مقدرات معلمية دقيقة.

٢- الأسلوب القياسى

تعتمد الدراسات التطبيقية عند تحديد العلاقات الكمية والسببية بين المتغيرات الاقتصادية على بعض النماذج القياسية لكى يتم تقدير المعلمات والحكم على طبيعة العلاقة، ونظرًا لأنه فى كثير من الأحيان تتصف أغلب سلاسل البيانات للمتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرارية (Non- Stationary) ففى هذه الحالة لا تصلح الطرق التقليدية لقياس العلاقة الانحدارية بين المتغيرات وهى فى صورتها الصفرية لأن المعلمات المقدرة تتصف بالانحدار الزائف (Spurious regression)، وبالتالى فان الاختبارات الاحصائية لـــــ R^2, F, DW تكون غير معنوية بشكل لا يمكننا من الاعتماد عليها، وبالتالى نضطر إلى أخذ الفرق الأول أو الثانى لجميع المتغيرات لتجنب هذه المشكلات، إلا أن ذلك يؤدى أحيانًا إلى انعدام العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات (Chistopoulos, et al., 2004).

وقد اتبع البحث نموذج الانحدار الذاتى للابطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL) –، حيث أن هذا النموذج يستخدم عندما لا تتصف المتغيرات بعدم التكامل، ويطبق عادةً للتوفيق بين سلوك العلاقات الاقتصادية فى كل من الأجل القصير والطويل، بمعنى أن المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الصفرية (٠)، أو متكاملة من الدرجة الأولى (١)، بالإضافة إلى أنه يمكننا من تقدير المعلمات فى الأجل القصير والطويل معًا مع الوصول إلى نتائج تطبيقية ذات كفاءة مرتفعة، وبالتالى من خلال هذا النموذج يمكن قياس العلاقة بين كل مصدر من مصادر الدخل القومى ومعدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٢٠)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتى للابطاء الموزع ARDL، ويتم ذلك من خلال أربعة خطوات:

أ- اختبار جذر الوحدة Unit Root لتحديد درجة التكامل للمتغيرات محل الدراسة، وذلك للتأكد من أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفرية أو الأولى.

ب- اختبار رتبة ودرجة الأبطاء المثلى من خلال اتباع معايير Akaika أو Schwarz Criterion (SC) أو Criterion (AIC)، وذلك من أجل تقدير المعادلات من ١ إلى ٤ باستخدام منهجية المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS).

ج- التأكد من جودة النموذج من خلال الاختبارات التشخصية منها اختبار Breuscn- Godfrey للارتباط التسلسلى، وعدم ثبات التباين، واختبار Jarquue pere للتوزيع الطبيعى لبواقى المعادلة.

د- استخدام المجموع التراكمى لبواقى المتابعة (CUSUM) والمجموع التراكمى لمربعات البواقى CUSUM of Squares لاختبار استقرار المعلمات المقدرة.

جدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

البيان	AID	EX	FDI	GR	RE	SUZ	TOR
Mean	0.98	9.8	2.5	4.3	5.7	2.4	4.5
Median	0.95	10.3	2.3	4.3	5.4	2.1	4.4
Maximum	2.4	15.6	9.3	7.1	12.9	4.2	8.1
Minimum	0.01	3.5	-0.2	1.7	2.9	1.5	1.1
Std.Dev	0.6	3.7	2.5	1.5	2.4	0.8	2.1
Skewness	0.1	-0.2	1.2	0.1	1.2	1.0	0.1
Kurtosis	2.4	1.8	4.0	2.3	4.4	2.6	2.1
Jarque-Bera	0.4	1.4	7.0	0.5	8.6	4.3	0.8
Probability	0.8	0.4	0.03	0.76	0.01	0.11	0.6
Sum	23.6	236.4	64.0	105.4	139.0	58.2	110.0
Sumsq. Dev	9.8	316.5	145.1	52.1	133.8	12.2	104.7
Observations	24	24	24	24	24	24	24
AID	1	-	-	-	-	-	-

-	-	-	-	-	1	-0.5	**EX**
-	-	-	-	1	0.7	-0.4	**FDI**
-	-		1	0.60	0.17	-0.05	**GR**
-	-	1	-0.08	0.20	0.34	-0.5	**RE**
-	1	-0.09	0.29	0.64	0.65	-0.06	**SUZ**
1	0.90	-0.22	0.44	0.55	0.55	-0.04	**TOR**

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views10) إستنادًا إلى جدول البيانات رقم (٢م).

وقبل البدء فى إجراء الاختبارات القياسية يتضح لنا من الجدول رقم (٣) الاحصاءات الوصفية ومصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج، واستنادًا إلى اختبار Jarque—Bera الذى يؤكد أن سلاسل البيانات لمتغيرات النموذج تأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعى فى ظل وجود تباين ثابت، وتوضح معاملات الارتباط أن العلاقة قوية بين الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى، وتكاد تكون العلاقة ضعيفة بين إجمالى الصادرات وإيرادات قناة السويس كمتغيرين مستقليين ومعدلات النمو الاقتصادى، والعلاقة متوسطة بين إيرادات القطاع السياحى ومعدلات النمو الاقتصادى، وأخيرًا العلاقة عكسية بين مساعدات التنمية وتحويلات العاملين بالخارج.

وقد استخدم البحث بيانات سنوية تغطى الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٠، علمًا بأن الباحثان قام بتجميع البيانات من خلال قاعدة بيانات الاونكتاد ومؤشرات التنمية الدولية (World Development Indicator) التابعة إلى البنك الدولى، والموقع الرسمى لهيئة قناة السويس، وقاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية، وقد حاول الباحث تجانس جميع المتغيرات من ناحية كمية محسوبة على أساس الدولار الأمريكى وبالأسعار الجارية وتحويل جميع المتغيرات إلى نسبة مئوية.

بناءً على ما سبق سوف يتناول البحث خطوات إجراء احتبار ARDL للوصول إلى نتائج قياسية ذو كفاءة مرتفعة، ولكى نتمكن من التأصيل النظرى للمعلمات المقدرة.

٣-نتائج تقدير النموذج القياسى

حتى نتمكن من تقدير العلاقة التكاملية والسببية بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتى للابطاء الموزع (ARDL)، واختبار السببية لـــــ Granger Causality Test، يجب إجراء اختبار الاستقرارية أو سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، وذلك حتى يمكننا التأكد من عدم وجود أى متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2)، وسيتم الاعتماد على اختبار ديكى فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF)، وفيلبس بيرون Philips Perron (PP) لتحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية.

جدول رقم (٤): اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF, PP

المتغيرات	ADF			PP			رتبة المتغير
	Critical Values	F- Static	Prob*	Critical	Adjt Stat	Prob*	
GR	1%	-4.9	0.0007	1%	-4.9	0.0007	(1)
FDI	5%	-3.4	0.0207	5%	-3.4	0.0209	(1)
EX	1%	-3.8	0.008	1%	-3.8	0.008	(1)
RE	1%	-4.1	0.004	1%	-7.2	0.000	(1)
TOR	5%	-3.3	0.024	5%	-3.3	0.023	(1)
SUZ	5%	-3.4	0.018	5%	-3.7	0.023	(1)
AID	5%	-3.4	0.019	5%	-3.4	0.020	(1)

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views10) إستنادًا إلى جدول البيانات رقم (٢م).

ويتضح من الجدول رقم (٤) نتائج اختبار جذر الوحدة ADF and PP أن جميع متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى فيما عدا AID متكاملة عند صورتها الأصلية (Level) عند مستوى معنوية ٥٪، وهذا يعنى إمكانية اختبار التكامل بين المتغيرات، ولذلك ننتقل إلى الخطوة الثانية اختبار السببية وتحديد فترة الأبطاء المثلى وفقًا لمعيار AIC واختبار الحدود للنموذج.

جدول رقم (٥): تحديد فترة الأبطاء المثلى وفقًا لتحليل ARDL

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Lag
21.89	22.162	21.815	7.034	NA	**0**
19.58	21.982	19.205	0.660	98.9	**1**
12.91*	16.890*	11.683*	0.002*	83.8*	**2**

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views10).

ونلاحظ من الجدول رقم (٥) تحديد فترة الأبطاء المثلى وفقًا لتحليل ARDL أن درجة نموذج الانحدار الذاتى ستكون من صفر- ٢.

جدول رقم (٦): اختبار نتائج الحدود لنموذج ARDL

المتغيرات	اختبار F	التباطؤ الأمثل	1(0)-1(1) Bonds			القرار
			1%	5%	10%	
Ex	10.6	4	4.94 5.58	3.62 4.16	3.02 3.51	وجود تكامل عند مستوى معنوية ١٪
RE	6.3	5	4.94 5.58	3.62 4.16	3.02 3.51	وجود تكامل عند مستوى معنوية ١٪
TOR	9.5	4	4.94 5.58	3.62 4.16	3.02 3.51	وجود تكامل عند مستوى معنوية ١٪
SUZ	8.7	4	4.94 5.58	3.62 4.16	3.02 3.51	وجود تكامل عند مستوى معنوية ١٪
AID	3.9	7	4.94 5.58	3.62 4.16	3.02 3.51	وجود تكامل عند مستوى معنوية ١٠٪
FDI	7.3	4	4.94 5.58	3.62 4.16	3.02 3.51	وجود تكامل عند مستوى معنوية ١٪
اختبار النموذج ككل	21.5	4	2.8 3.9	2.27 3.28	1.9 2.9	وجود تكامل عند مستوى معنوية ١٪

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views10).

وبتطبيق منهجية ARDL كما تظهر النتائج فى الجدول رقم (٦) اختبار نتائج الحدود للنموذج أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فى جميع المعادلات عند مستويات معنوية مختلفة مما يسمح باجراء اختبار السببية، ولكن يجب اختبار ARDL فى الأجلين الطويل والقصير قبل إجراء اختبار السببية.

جدول رقم (٧): نتائج تقدير معاملات نموذج ARDL فى الأجلين القصير والطويل

المتغير التابع GR			
التقديرات فى الأجل القصير			
المتغيرات المستقلة	**المعاملات**	**قيمة T**	**Prob**
FDI	0.561	3.419	0.003
EX	0.086	0.512	0.615
RE	0.071	0.341	0.737
TOR	0.392	1.510	0.150
SUZ	1.312	1.591	0.131
AID	0.495	1.226	0.237
التقديرات فى الأجل الطويل			
FDI	0.539	3.279	0.004
EX	0.129	1.182	0.254
RE	0.290	2.626	0.018

TOR	1.043	2.695	0.015
SUZ	-2.771	-2.275	0.037
AID	1.755	3.751	0.001

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views10).

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تقدير معاملات نموذج ARDL فى الأجل القصير، أن الاستثمار الأجنبى المباشر لها تأثير إيجابى غير معنوى على معدلات النمو الاقتصادى، بينما بقية متغيرات النموذج ليست لها علاقة مع معدلات النمو الاقتصادى.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فى الأجل الطويل فيتضح من الجدول رقم (٧) نتائج تقدير معاملات نموذج ARDL فى الأجل الطويل أن جميع المتغيرات لها علاقة إيجابية مع معدلات النمو الاقتصادى باستثناء متغير إجمالى الصادرات، ويرجع ذلك إلى إنخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية وعدم إستقرار أسعار الصرف.

جدول رقم (٨): نتائج اختبار السببية لـ Granger

العلاقة السببية	F- Statistic		Prob		القرار
	المدى القصير	المدى الطويل	المدى القصير	المدى الطويل	
GR ⟷ AID	0.88	0.40	0.47	0.74	عدم وجود علاقة سببية على المديين
GR → EX	0.11	5.05	0.94	0.01	عدم وجودعلاقة سببية على المدى القصير
GR → FDI	0.92	2.03	0.45	0.15	عدم وجود علاقة سببية على المديين
GR → RE	1.33	0.59	0.30	0.62	عدم وجود علاقة سببية على المديين
GR → SUZ	2.23	0.26	0.12	0.84	عدم وجود علاقة سببية على المديين
GR → TOR	2.64	0.03	0.08	0.99	عدم وجودعلاقة سببية على المدى القصير

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views10).

ويتضح من الجدول رقم (٨) نتائج اختبار السببية لـــ Granger أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادى والصادرات فى المدى الطويل، وكذلك توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إيرادات قطاع السياحة والنمو الاقتصادى فى الأجل القصير، أما بقية المتغيرات فلم يكن لديها علاقة سببية فى الأجلين القصير والطويل.

أخيرًا أجريت بعض من الاختبارات التشخصية لنموذج ARDL لكى نتأكد من صحة المعلمات المقدرة ومدى كفاءة النموذج المستخدم، ويتضح من الجدول رقم (9) نتائج الاختبارات التشخصية أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتى المتسلسل للبواقى، حيث تظهر نتائج اختبار Breusch- Godfry أن قيمة P تساوى ٠,٣٧، وهذا يعنى أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط التسلسلى.

جدول رقم (٩): نتائج الاختبارات التشخصية

الاختبارات التشخصية	الاختبار الاحصائى	قيمة P
Jarque- Bera Normality Test	1.32	0.51
Breusch- Godfrey Serial Correlation	1.04	0.37
Pagan- Godfrey (Heteroskedasticity)	0.47	0.81

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views10).

كما أن اختبار Pagan- Gadfrey يوضح أن النموذج لا يوجد به مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity، بمعنى وجود ثبات وتجانس لتباين حد الخطأ، ويوضح Jarqu- Bera عدم وجود مشكلة فى التوزيع الطبيعى للبواقى CUSUM Test المجموع التراكمى لبواقى المتابعة CUSUM of Squares.

شكل رقم (٥): المجموع التراكمى للبواقى المتابعة باستخدام CUSUM

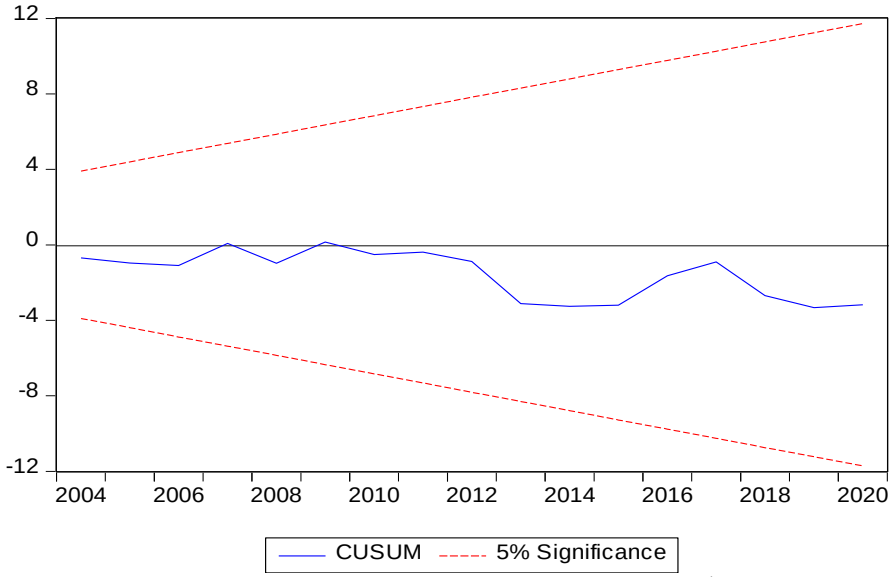

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام البرنامج الاحصائى (E-Views10).

ويتضح من الشكل رقم (٥) وقوع الشكل البيانى الإحصائية كل من CSUM، CUSUMOF Squars بين الحدود الحرجة Critical Bounds وهى الخطوط المستقيمة عند مستوى معنوية ٥٪ بما يعنى استقرار المعلمات المقدرة للنموذج.

خامسًا: نتائج وتوصيات البحث:

١- نتائج البحث:

- أن الحكومات المصرية المتعاقبة اتبعت عدد من البرامج والسياسات الاصلاحية التابعة إلى المؤسسات الدولية فى البلدان المتقدمة، إلا أن نتائج هذه المنهجية فى الإصلاح لم تواكب الجهود المبذولة آنذاك خصوصًا أثناء وقوع الأزمات المالية العالمية والاقليمية، ويرجع ذلك إلى أن هذه البرامج لم تراعى الاختلاف فى طبيعة الهياكل الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة ومحدوية مصادر الدخل القومى فى الأولى، بالإضافة إلى أن شروط التمويل المفروضة من المنظمات الدولية عند تمويل البرامج التنموية فى البلدان النامية غير ملائمة مع إمكانيات العديد من هذه الاقتصاديات خصوصًا التى تعانى من مشكلات اقتصادية اجتماعية جذرية تاريخية كمصر.
- انخفاض أداء الصادرات الوطنية طيلة فترة الدراسة متمثلة فى قيم وحجم السلع والخدمات المصدرة إلى العالم الخارجى، ويرجع ذلك إلى إنخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة، وإنخفاض مرونة الهيكل الانتاجى بشكل جعله أكثر حساسية بالمناخ العالمى، بالإضافة إلى إنتشار التشويهات السعرية فى أسعار السلع والخدمات نتيجة إلى إنخفاض كفاءة سياسة تحرير سعر الصرف.
- إرتفاع أهمية تحويلات العاملين بالخارج من حيث الحجم والقيمة بما يتوافق مع مكانتها فى الاقتصاد العالمى، حيث تحتل المرتبة الخامسة عالميًا فيما بين الدول المتلقية للتحويلات، وهو ما يدل على تفاقم الأوضاع المعيشة وإنتشار معدلات الفقر وزيادة حجم الطلب على العمالة المصرية المهارة.
- بالرغم من أن قطاع السياحة يلعب دورًا هامًا داخل الاقتصاد القومى كونه يساهم فى تحسين الأحوال المعيشية للسكان من خلال خلق فرص عمل وزيادة دخل الفرد، بالإضافة إلى أنه مصدر هام لتدفقات العملة الأجنبية، إلا أن هذا القطاع يعانى من عدة مشكلات تقوض من أدائها الاقتصادى طيلة السنوات الماضية تتمثل فى عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى، وتتدهور الأوضاع الداخلية، بالإضافة إلى افتقار الطبقة الكبرى من المصريين إلى الوعى بطريقة التعامل الصحيحة مع السائحين، وكذلك غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحى، وانخفاض مستويات التسويق السياحى وأهمال المناطق الأثرية، والارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات، وندرة العمالة الماهره والمدربه والمؤهلة للتعامل مع السائحين، وتراجع مصر فى معيار الأمن والسلامة عالميًا، وبالتالى أثرت تلك المعطيات سلبيًا على مكانة السياحة المصرية بين دول العالم والمنطقة، حيث احتلت مرتبة متأخرة بين بلدان أخرى رغم امتلاكها مقومات وإمكانيات هائلة تمكنها من لعب دورًا رائدًا فى صناعة السياحة بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.
- يقوم الاستثمار الأجنبى المباشر بدور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد القومى كونه مصدرًا مستدام لتدفقات العملة الأجنبية، إلا أن حجم وقيم التدفقات الواردة تتسم بالضعف وعدم الاستقرارية، ويرجع ذلك إلى انخفاض كفاءة البيئة الاستثمارية وسوق العمل، وضعف أداء الاقتصاد الكلى، وعدم استقرار سوق الصرف.
- بالرغم من أن قناة السويس تلعب دورًا محوريًا على المستوى الاقليمى والعالمى فى حركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى أهميتها كموردًا هامًا للعملة الأجنبية وركيزة أساسية للاقتصاد القومى، إلا أن أدائها الاقتصادى يتسم بالضعف نتيجة استحواذها على جزء ضئيل من حجم التجارة العالمية، ويرجع ذلك إلى تعانيه القناة من صعوبة تحويلها إلى مركز لوجستى عالمى، وإرتفاع حدة المنافسة مع الطرق البديلة، وعدم مواكبة التطور التكنولوجيا فى صناعة النقل البحرى.
- يتضح من نتائج القياس فى الأجل القصير أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادى كمتغير تابع تكاد تكون منعدمه باستثناء متغير الاستثمار الأجنبى المباشر. أما بالنسبة إلى العلاقة بين متغيرات النموذج فى الأجل الطويل فيتضح أن العلاقة إيجابية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فيما عدا الصادرات الوطنية، ويرجع ضعف العلاقة فى الأجل القصير بين الاستثمار الأجنبى المباشر، والصادرات الوطنية فى الأجل الطويل كمتغيرين مستقلين وبين النمو الاقتصادى كمتغير تابع إلى ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية، وإتباع برامج وسياسات إصلاحية لم تتناسب مع طبيعة وديناميكية الاقتصاد المصرى ولا تراعى مشكلاته الجذرية والتاريخية، بالإضافة إلى انخفاض مرونة الهيكل الإنتاجى، وإنتشار التشويهات السعرية نتيجة إلى عدم استقرارية أسعار الصرف.

- أخيرًا يتضح من اختبار السببية أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادى والصادرات فى الأجل الطويل، وكذلك توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادى وإيرادات قطاع السياحة فى الأجل القصير، أما بقية المتغيرات فلم يكن لديها علاقة سببية فى الأجليين القصير والطويل مما يدل على ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة فى مصر.

٢- توصيات البحث:

- بما أن تحويلات العاملين بالخارج ذات أهمية بالغة إلى الاقتصاد القومى كونها مصدرًا هامًا من مصادر الدخل القومى. بالتالى يجب مراعاتها عند صياغة السياسات الاقتصادية بشكل يعزز من قدومها إلى مصر ويشجع على استغلالها الكفء وتنميتها ومن أهمها؛ تنمية رأس المال البشرى لزيادة القدرة التنافسية للعمالة المصرية بالخارج خاصة بالأسواق العربية، وربط هذه التحويلات بمشروعات إنتاجية كبرى مجدية إقتصاديًا تساهم فى تحقيق الروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات الوطنية، بالإضافة إلى ضرورة إبرام العديد من اتفاقيات التعاون بين البنوك المحلية ومثيلاتها فى الأسواق المرسلة الرئيسية لزيادة إنسياب التحويلات من خلال القنوات الرسمية بما يسهم فى الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى.
- ينبغى على صانعى القرار السياسى أن يكثف جهودها فى مجال الاصلاح الاقتصادى وتقليل المعوقات التى تقف عائق أمام قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر كاتباع نظم حوافز حديثة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومعالجة التقلبات الحادة فى سعر الصرف وتشجيع الابتكار والحد من تفاقم ظاهرة التضخم.
- ضرورة العمل على تحويل قناة السويس إلى مركز لوجستى عالمى، وإتباع أحدث التقنيات العالمية فى صناعة النقل البحرى بشكل يمكنها من منافسة الطرق البديلة فى قطاعات النقل بكافة أنواعها.
- يجب إعادة النظر فى السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية المتبعة، وإعطاء أولوية إلى السياسات والبرامج الوطنية التى تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادى وتقوية مفردات الاقتصاد القومى بما يسهم فى تنويع الأنشطة الاقتصادية وتوسيع القاعدة التصديرية.

٣- الأبحاث المستقبلية:

تعتبر هذه الدراسة محاولة بسيطة للدراسة العلاقة بين مصادر الدخل القومى المتمثلة فى الصادرات، تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، الاستثمار الأجنبى المباشر، ايرادات قطاع السياحة وقناة السويس، ومساعدات التنمية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري ، وتحديد العلاقات بينهما، ونحتاج لمزيد من الدراسات المستقبلية نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- تحديد العوامل المؤثرة فى كل مصـــدر من مصـــادر الدخل القومى فى الاقتصـــاد القومى ومقارنتها مع بعض الدول.
- دراسة بعض التجارب الدولية الناجحة فى رفع مساهمة مصادر الدخل القومى فى النمو الاقتصادى..
- دراسة العوامل المؤثرة فى مناخ الاستثمار السياحى فى الاقتصاد المصرى.

سادسًا: قائمة المراجع.

١-قائمة المراجع باللغة العربية

- أحمد، إبتهال، ومنير ، مصطفى. (٢٠١٨).**إطار منهجى لتحسين القدرة التنافسية للمقاصد السياحية فى مصر.** مجلة البحوث الحضرية، كلية التخطيط العمرانى والاقليمى، جامعة القاهرة، المجلد ٢٧.
- إدريس، نهاد محمد .(٢٠١٥).**مشروعات قناة السويس الجديدة فى مواجهة المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى.** المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع.
- بظاظو، إبراهيم، وقدجات، رانيه .(٢٠٢٢).**تحليل مؤشرات القدرة التنافسية السياحية العالمية وأثرها على تنمية السياحة العربية البينية- دراسة ميدانية.** مجلة إتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلة ٢٢، العدد ٣.
- شحاتة، عبد الله ، وعبد اللطيف، لبنى . (٢٠٠٥).**قضية الاستدامة المالية والإصلاح المالى فى مصر.** إصلاح المالية العامة فى مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد.
- عبد الحميد، أمل، وعبد القادر، منى.(٢٠١٨)، **ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية العالمى ٢٠١٦/ ٢٠١٧.** تقرير دورى، الادارة المركزية للدعم الفنى للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد، بنك الاستثمار القومى.
- عبد الرسول، ياسر عوض . (٢٠١٧).**معوقات التنمية السياحية المستدامة فى مصر، وأثارها الاقتصادية.** مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، المجلد ١٠٨، العدد ٥٥٥.
- غنيم، أحمد ، و شحاته، عبد الله. (٢٠٠٨). **قضية الفساد فى منظومة الجمارك المصرية**. ورقة مقدمة لمؤتمر الشفافية ومكافحة الفساد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- محمد، نصر الدين أحمد. (٢٠١٨).**أهمية قناة السويس للاقتصاد القومى والبدائل المنافسة.** المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد ٢٩، العدد ٤.
- مناحر، رابح، وبشراير، عمران .(٢٠١٩).**أثر القطاع السياحى على النمو الاقتصادى فى الجزائر- دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤)**. مجلة بحوث الادارة والاقتصاد.
- وزارة التخطيط. (٢٠١١). **تقديرات معدلات النمو الاقتصادى المتوقع ٢٠١٠/ ٢٠١١.**القاهرة، https: //mped.gov.eg/ .

٢-قائمة المراجع باللغة الانجليزية

- Azam M. and Khan A. (2011).**Worker's Remittances and Economic Growth: Evidence from Azerbaijan and Armenia.** Global Journals Human Social Science", Vol. 11.
- Barajas A., Chami R., Fullenkemp C., Gapen M. & Montiel P. (2009). **Do Worker's Remittances Promote Economic Growth?.**IMF Working Paper, WP/09/153. http: //www10.iadb.org/.
- Bhagwati, J. (1979).**International Factor Movements and National Advantage.** 9th UK, Ramawami Memorial Lecture.
- Chien and Bwo- Hung. (2002).**The Relationship between Exports and Economic Growth in East Asian Countries: A Multivariate Threshold Autoregressive Approach.**Journal of Economic Development, Vol. 27, No. 2.
- Chistopoulos D. K& Tsionas E. S. (2004).**Financial Development and Economic Growth: Evidence from Panel Unit Root and Cointegration Tests.** Journal of Development Economics, Vol 73. www.wlsevier.com/locte/econbase.
- Donny, Susilo. (2018).**The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth- a Causal Study in the U.S.** Journal Pendidkan Bisnis dan Economy, Vol. 4, No. 1..
- E. M. Ekanayake and Dasha Chatrna. (2010**).The Effect of Foreign Aid on Economic Growth in Developing Countries.**Journal of International Business and Cultural Studies..
- EL- Erian, M., et al.(1996).**Growth Stability in the Middle East and North Africa.** IMF Working Paper ISBN 1055775-565-5, International Monetary Fund.
- Hassan G. M., Shakur S. and Bhuyan M..(2012).**Nonlinear Growth Effect of Remittances in Recipient Countries: an Economic Analysis of Remittances Growth Nexus in Bangladesh.**MPRA Paper, No. 40088.
- International Monetary Fund. (1998).**Annual Report.** UN, New York. Various Versions.
- International Monetary Fund. (2009).**The Implications of the Global Financial Crisis For Low- Income Countries.**Available at: http: //WWW.imf.org/exg/external/pubs/ft/books/2009/globalfin/globalfin.
- International Monetary Fund.(2010).**IMF Date Base.** GFS 2009.
- Jeans Rumawir.(2019).**The Implementation of Harrod- Domar Economic Growth Model in North Sulawesi, Indonesia.** International Journal of Applied Business& International Management, Vol. 4, No. 1.
- Michael Kennedy. (1971).**An Empirical Evaluation of the Tow- Gap- Model of Development.** Discussion Paper, Center for Research on Economic Development, Vol. 17.
- Rame, R., & Zhang, K. H. (2002).**Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Cross- Country Date for the 1990**. Economic Development and Cultural Change, No. 51(1).
- Sauwaluck Koojaroen Prasit. (2012).**the Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study of South Korea.** International Journal of Business and Social Science, Vol. 3, No. 21.

- Selen and Sinan et al. (2019).**The Effect of Tourism Sector on Economic Growth: An Empirical Study on Turkey.** Journal of Yasser University, Vol. 14/ 55.
- Shiva S. Makki. (2015).**Impact of Foreign Direct Investment and Trade on Economic Growth.** the World Bank, Journal of Economic Literature. http: //www.gtap.agecon.
- Siddique A., Selvanathan E. A. and Selvanathan S. (2010). **Remittances and Economic Growth: Empirical Evidence from** Bangladesh, India and Sri Lanka. Online at: http: //www.business.uwa.edu.au/.
- Taizeng Ren, et al. (2019).**The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries.** MDPI, Vol. 11(8).
- Ukeje E. U and Obiechina M. E. (2013).**Workers, Remittances- Economic Growth Nexus: Evidence from Nigeria, Using an Error Correction Mythology.** International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3, No. 7, http: //www.ijhssnet.Com/Journals/.
- UNCTAD.**Handbook of Statistics.** United Nation Publications, New York, Various Versions.
- Valentinas Navickas, et al. (2011).**Logistics Systems as Afactor of Country's Competitiveness",** Economic and Management, Vol. 11.
- Vittorio D'Aleo and Bruno S. Sergi. (2017).**Does Logistics Influence Economic Growth? The European Experience.**Management Decision, Vol. 55, Issues. 8.
- WB_a . (2013).**World Migration Report 2013.**Migration will- Being and Development, International Organization for Migration (IOM), the world Bank. http/www.iom.int.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١م) نصيب مصادر الدخل الرئيسية من إجمالى الدخل القومى فى مصر
خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٠

AID		SUZ		TOR		RE		EX		FDI		GNI	السنوات
%	$	%	$	%	$	%	$	%	$	%	$		
2.4	2007	1.8	1.8	3.5	2940	4.5	3697	4.7	3921	0.1	0.029	81760	**1997**
2.2	1970	1.5	1.7	3.6	3235	3.8	3370	3.5	3130	0.05	0.045	87585	**1998**
1.7	1620	1.9	1.8	4.6	4314	3.5	3235	3.8	3559	0.05	0.047	92323	**1999**
1.4	1371	1.9	1.9	4.5	4317	2.9	2852	5.5	5276	1.2	1235	95654	**2000**
1.4	1306	2.0	1.9	3.7	3423	3.2	2911	5.3	4825	0.2	0.510	90574	**2001**
1.5	1312	2.3	2.0	4.4	3796	3.3	2893	6.4	5546	0.8	0.695	85716	**2002**
1.3	1017	3.5	2.6	7.4	5475	4.0	2961	10.0	7408	0.9	0.716	73591	**2003**
1.9	1553	4.2	3.3	8.1	6430	4.2	3341	12.2	9661	2.7	2.157	78585	**2004**
1.1	1034	3.8	3.6	7.7	7235	5.3	5017	13.8	12912	5.7	5376	93448	**2005**
0.01	0900	3.9	4.2	7.6	8183	4.9	5330	15.5	16728	9.3	10043	107260	**2006**
0.8	1136	3.8	5.2	8.0	10827	5.6	7656	14.2	19.224	8.5	11578	134646	**2007**
1.0	1741	2.8	4.7	6.2	10488	5.1	8694	15.6	26224	5.6	9495	167732	**2008**
0.8	1688	2.3	4.5	6.0	11591	3.7	7150	12.1	23062	3.5	6712	190146	**2009**
0.02	0.595	2.3	5.1	4.9	10.589	5.8	12.453	12.3	26438	2.9	6386	213495	**2010**
0.01	0423	2.2	5.2	4.1	9419	6.2	14324	13.4	30528	-0.2	-0483	22667	**2011**
0.6	1813	1.8	5.0	3.5	9752	7.0	19236	10.7	29409	2.2	6031	273946	**2012**
2.0	5512	2.0	5.4	1.9	8073	6.6	17833	10.9	29108	1.5	4256	266462	**2013**
1.1	3537	1.8	5.4	2.4	7370	6.5	19570	9.0	26853	1.5	4612	298138	**2014**
0.8	2523	1.5	5.1	1.2	3878	5.8	18325	6.7	21349	2.1	6885	315320	**2015**
0.9	2437	1.8	4.9	1.6	4380	6.9	18590	9.4	25468	3.0	8107	268606	**2016**
0.01	0.033	2.9	5.7	5.1	9804	12.9	247377	13.3	25604	3.8	7409	191354	**2017**
0.8	2080	2.3	5.7	4.7	11600	10.4	25516	11.3	27624	3.3	8141	24341	**2018**
0.5	1708	1.8	5.8	4.2	13003	8.7	26781	9.4	28993	2.9	9010	305831	**2019**
0.4	1564	1.77	6.3	1.1	4.000	8.2	29603	7.4	26630	2.4	5852	357760	**2020**
0.8	38934	2.2	98505	4.0	17123	6.6	289075	10.0	439480	2.5	110684	434107	**المتوسط**

المصدر: إعداد الباحثان استنادًا إلى قاعدة بيانات البنك الدولى https: //data.worldbank.org